

فان قلت اقول ورتبه
علي مقدمه وليقبل
رتبه علي ما دى قلت
لأن المراء من المبادئ
يتوقف عليه البائل
من المقدمة ما يتوقف
علي الشرع في العلم
الماده ما يتوقف
علي الشرع في العلم
ما يتوقف عليه السائل
فان قيل ما الفرق بين
المبادئ والمقدمه
عوم وخصوصا
الزمه بالمبادئ ما يتوقف
عليه بالمقدمه ما يتوقف
علي الشرع في العلم
يتوقف في العلم يوم
التوقف في السائل
لأن العلم عبارة عن
الاعتد وفي
لأنه متصا به
للسائل وانواعه
قوف عليه المسائل
صاير ليس بمقدمه
قبل المقدمة اعتم
لأن المقدمة ما يتوقف
عليه السائل
بواسطه اولوا
بلا واسطه
اولى

[illegible]

تصویرات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَرَتَّبَهُ عَلَى مُقَدِّمَةِ وَثَلَاثَةِ مَقَالَاتٍ وَ

خاتمة اما المقدمة ففيها بخنان الاول في

ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه العلم اقتصاراً

فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل أو

نصو ر مع حکم و هو اسناد امر الی اخراجها

اوسلباويقال للجموع تصديق اقول الرسا

مرتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة

أما المقدمة ففيها هبة المنطق وبيان الحاجة إلى

و موضوعه و اما المقالات فثلاث فاولها في

والثانية في القضايا واحكامها والثالثة في

القبيل وأما الخاتمة فهي مواد الألبسة

العلوم واما رتبها عليها لان ما يجب ان

في المبط امان يوسف شروع فيه عليه السلام

كان الاول فهو مقدس وان كان يهتدى

يكون البحث فيه على مقدار كونه مستقلاً

أَوْ عَنْ الْمَرْبِ فَلْيَحْضُوا أَرْهَافَ الْمُلْكِ

المفرد من غير
الحصر والاختصاص
منه بالجنسين ظن
اللفظين لما هو

الانفاظ

۱۰۰

البحث فيه عن المركبات الغير المقصودة بالذات
وهو المقالة الثانية او عن المركبات التي هي مقاصد
بالذات فلا يخجلوا ان المراد يكون النظر فيها من حيث
الاصور وهو المقالة الثالثة او من حيث المادة
وهي الخامسة والمراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف
الشرع عليه في العلم ووجه توقف الشرع ^{في العلم} على العلم
تصور العلم فلا د الشارع في علم لوليه تصور
اولا ذلك العلم كان طالبا للمجهول مطلقا وهو
محال لا متناه توجه النفس نحو المجهول مطلقا
وقد نظر لانه قوله الشرع في العلم يتوقف على
تصوره ان اراد به التصور بوجه ما قسمه لكن
لا يلزم منه ان لا بد من تصور برسمه فلا يتم
التقريب اذ المقصود بيان سبب ايراد رسم
العلم لمفتح الكلام وان اراد به التصور برسمه فلا
نسمة ان لوليه يكن العلم متصورا برسمه يلزم
طلب للمجهول مطلقا وانما يلزم ذلك لوليه يكن
متصورا بوجه ما من الوجوه وهو ممنوع
قالوا ان يقال لا بد من تصور العلم برسمه يكون
الشارع فيه على بصيرة في طلبه فاته اذ انظر العلم

والموتى من المؤمنين

لزم طلب للجهول
اطلاقاً لولم ينصّر
وجه ما،،،،،

ل فالاولى ولم يقل
لصواب لان الصواب
مقابل الخطا و
ينبغي كذلك
هذا قال فالاولى
لم يقل والصواب

ليكون الله و ج

المصادرة على المظالم
على أربعة أصناف أحدها
أن يكون المدعى عن الدليل
والثاني أن يكون المدعى
جزءاً من الدليل والثالث
أن يكون المدعى موقوفاً
عليه لصحة الدليل
والرابع كونه موقفاً
عليه لصحة جزء الدليل
والكل باطل للاشماله
على الدور الباطل ومن
المصادرة هي القسم
الأول

قال لا بد من تصور العلم
رسمه اذ رسم كان كما يدل
عليه القرائن حيث قال الفيلسوف
الاول في ماهية النطق اذ
صور ماهية بالرسم الامتصاص
لحد واختيار الرسم المخصوص
وتوافق عليه كما يشعربه
حاشية

9

...

بسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما ان اشياء ان الشوق والاعلم على اليه لاجل كذا فيكون الحقيق تصديق بالغاية بالذليل تصديق العلم باعترافها

قال واذا علمت بالغاية زادت لفظ البيان اشارة الى الله منزه تصديقاً وكذا في الاشياء التي لا تدرك بالحواس

قال العلم اتم

تصور فقط قول هذا التصور قد يكون تصوراً واحداً للتصور الانسان وقد يكون متعدد بل نسب كتصور الانسان والكتاب اومع نسبة ايضا اتا تفيد اواضافه كتصور مجموع الناطق وغلام زيد واتا خاصة غير خبرية كقولنا اضرب واتا خبرية يشك فيها فان كل ذلك من التصورات الخلق ما عن الحكم واتا اجزاء الشرطية فليس فيها ايضا حكم الاقضية وادراكها ليس تصديق بالعقل بل بالقوة القلبية منه كاستحي سيد شريف

بسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما ان اشياء ان الشوق والاعلم على اليه لاجل كذا فيكون الحقيق تصديق بالغاية بالذليل تصديق العلم باعترافها

قال وكان طلبه عن متعدد بل نسب كتصور الانسان والكتاب اومع نسبة ايضا اتا تفيد اواضافه كتصور مجموع الناطق وغلام زيد واتا خاصة غير خبرية كقولنا اضرب واتا خبرية يشك فيها فان كل ذلك من التصورات الخلق ما عن الحكم واتا اجزاء الشرطية فليس فيها ايضا حكم الاقضية وادراكها ليس تصديق بالعقل بل بالقوة القلبية منه كاستحي سيد شريف

فان كان طلبه عن متعدد بل نسب كتصور الانسان والكتاب اومع نسبة ايضا اتا تفيد اواضافه كتصور مجموع الناطق وغلام زيد واتا خاصة غير خبرية كقولنا اضرب واتا خبرية يشك فيها فان كل ذلك من التصورات الخلق ما عن الحكم واتا اجزاء الشرطية فليس فيها ايضا حكم الاقضية وادراكها ليس تصديق بالعقل بل بالقوة القلبية منه كاستحي سيد شريف

فان كان طلبه عن متعدد بل نسب كتصور الانسان والكتاب اومع نسبة ايضا اتا تفيد اواضافه كتصور مجموع الناطق وغلام زيد واتا خاصة غير خبرية كقولنا اضرب واتا خبرية يشك فيها فان كل ذلك من التصورات الخلق ما عن الحكم واتا اجزاء الشرطية فليس فيها ايضا حكم الاقضية وادراكها ليس تصديق بالعقل بل بالقوة القلبية منه كاستحي سيد شريف

قال العلم اتم وهو حصول صورة الشيء في العقل

قال العلم اتم وهو حصول صورة الشيء في العقل

بسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما ان اشياء ان الشوق والاعلم على اليه لاجل كذا فيكون الحقيق تصديق بالغاية بالذليل تصديق العلم باعترافها

بسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما ان اشياء ان الشوق والاعلم على اليه لاجل كذا فيكون الحقيق تصديق بالغاية بالذليل تصديق العلم باعترافها

معروف يقال له التصور الشارح كتصورنا الانسان من غير حكم عليه بشي واشارات واتا تصور معه حكم ويقال للجمهور تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكنا عليه بانه كاتب او ليس بكاتب اتا التصور فهو حصول صورة الشيء في العقل فليس معنى تصور الانسان الا ان يرتسم صورة منه في العقل بتميز الانسان عند العقل عن غيره كما يثبت صورة الشيء في الذاكرة البشرية لا يثبت فيها الا مثل المحسوسات والنفوس مرة ينطبع فيها مثل المعقولات فتقول وهو حصول صورة الشيء في العقل اشارة في تعريف مطلق التصور لانه ذكر التصور فقط فقد ذكر الامر ان احدها التصورات المطلق لان المفيد اذا كان مذكوراً كان المطلق مذكوراً بالضرورة وثانيه في التصور فقط والذي هو التصور السارح فذلك الضمير اشارة ان يعود الى مطلق التصور والتصور فقط لا جائز ان يعول الى التصور فقط لصديق حصول صورة الشيء في العقل على التصور الذي مع حكم فلو كان تعريف التصور فقط لم يكن

بسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما ان اشياء ان الشوق والاعلم على اليه لاجل كذا فيكون الحقيق تصديق بالغاية بالذليل تصديق العلم باعترافها

بسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما ان اشياء ان الشوق والاعلم على اليه لاجل كذا فيكون الحقيق تصديق بالغاية بالذليل تصديق العلم باعترافها

بسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما ان اشياء ان الشوق والاعلم على اليه لاجل كذا فيكون الحقيق تصديق بالغاية بالذليل تصديق العلم باعترافها

بسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما ان اشياء ان الشوق والاعلم على اليه لاجل كذا فيكون الحقيق تصديق بالغاية بالذليل تصديق العلم باعترافها

بسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً حتى ان كل مسألة ترد عليه علم انها من ذلك العلم كما ان اشياء ان الشوق والاعلم على اليه لاجل كذا فيكون الحقيق تصديق بالغاية بالذليل تصديق العلم باعترافها

اشارة الى الفرق بين النفس والمرء

قال بهما بتميز صفة كاشفة لصورة واشارة الى النظرية

على الحقيقة الى وجه اطلاق الصورة على العن

الحاصل في العقل فاتها في اللغة بمعنى يتكرر

كما ان صورة الشيء سبب للاستمرار في الخارج كذلك للمعنى سبب الاستمرار في العقل

فان قيل لا يجوز ان يكون الضمير عاماً الى العلم قلت لو كان كذلك العلم العام لم يكن متبهماً لان التصور مراد بالعلم

لان المطلق جهة المفيد ووجود الكل مستلزم لوجود الجزء دون التصور فقط

لان جزء المفيد فليس من زكي الجزء ذكر لكل

لأن التصديق بانقسام حصوله في العقل يكون تصورا أو يتصوره بان الحكم يكون تصديقا

هذا جواب عن سؤال أعزبه تفردوا في التصديق الكتاب التصديق السراج وعرف مطلقا مع ان المقام يقتضي تعريف التصديق في المتن وهو لا يكون أقدم بالاعتبار

الملاقاة الانسان وتفيد الكتاب بالفتح والاشارة الى اعتبار الموضوع

قال يدرك اول الانسان له قبل مفهوم الانسان للاختلاف في كون الموضوع المفهوم من حيث الاختلاف مع الافراد والافراد المفهوم لا يلاحظها فعلى الاول لابد من ادراك المفهوم وعلى الثاني لابد من ادراك الذات من حيث المفهوم

التصديق

ما نعاله لدخول غيره فيه فحين ان يعود الضمير الى مطلق التصور فيكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفا له وانما في مطلق التصور ان التصور فقط تنبئها على ان التصور كما يطلق في التصور هو المشهور على ما يقابل التصديق ان التصور السراج كذلك يطلق على ما يراد في العلم وبيعة التصديق وهو مطلق التصور واما الحكم فهو اسناد امر الى آخر ايجابا وسلبا واليجاب هو ايقاع النسبة وهو انتراعها

فاذا قلنا الانسان كاتب وليس كاتب فقد استندنا الكتابة الى الانسان واقوعنا نسبة ثبوت الكتابة اليه وهو الايجاب اورفعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا ان يدرك اول الانسان ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة اول وقوعها فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان متصور محكوم عليه وادراك الكاتب تصور المحكوم به والكاتب متصور محكوم به وادراك نسبة ثبوت الكتابة

استناد الكاتب الى الانسان

والتصديق بانقسام حصوله في العقل يكون تصورا أو يتصوره بان الحكم يكون تصديقا

التصديق بانقسام حصوله في العقل يكون تصورا أو يتصوره بان الحكم يكون تصديقا

الكتابة هو تصور النسبة الحكمية وادراك وقوع النسبة اول وقوعها بمعنى ادراك ان النسبة واقعة اوليست باقعت هو الحكم وادراك يحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كما لم تشكك في النسبة او توهمها فان الشك في النسبة او توهمها بدون تصورها محال لكن التصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم عند متأخر المنطقين ان الحكم ايقاع النسبة وانتراعها فعل من افعال النفس فلا يكون ادراك لان الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك يكون التصديق مجموع التصورات الاربعة تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وان قلنا انه ليس بادر ك يكون التصديق مجموع الثلاثة التصورات والحكم هذا على رأي الامام واما على رأي الحكماء والتصديق توهم الحكم فقط والفرق بينهما من وجوه احدها ان التصديق بسيط على مذهب الحكماء مركب على رأي الامام وثانيها ان تصور المنطقين شرط

في وضع النسبة

ان التصديق موقوف على الحكم على كونه الحكم فالموقوف عليه مع الموقوف عليه لان الادراك على الفعل لا يكون علما عند

وهو وضع النسبة اول وقوعها بانها توهم وخصوص مطلقا لا ادراكا وحدها وادراكا وحدها كما اذا كان التصديق كذا اذا كان التصديق كذا

كون التصديق مركب مع قطع النظر عن كون الحكم فعلا وانفعالا واما على ذلك قوله واما على رأي الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط

الحكم عليه وحكمه به

قال ولكن التصديق عطف على قوله انما يحصل اثبت بالمقدمة الاولى فغيره لا ادراك النسبة الحكمية والمقدمة الثانية ان لا بد منه في التصديق او ورد كلمة لكن لدفع توهم حصول التصديق عند ادراك النسبة الحكمية وان لم يحصل الحكم كما توهم البعض من الاشكال وهو من قبيل التصديق حيث قال لم يفرقوا بين تصور النسبة واقعة اوليست باقعة وبين الاذعان به ولقد اشكل على الناظرين حل هذه العبارة فوقعوا في كلفات باخرة حاسه

قال وعند متأخر المنطقين معطوف على مقدار هذا هو التحقيق من ان الحكم ادراك واذعان للنسبة للتوهم وعند متأخر المنطقين فعل حاشية

الحكم لا ادراكا

للتصديق جازع عنه على قوله وشطره الداخل
فيه على قوله وثالثها ان الحكم نفس التصديق
على زعمهم وجزم على زعمه واعلم ان المشهور
فيما بين القوم ان العلم اما تصور واقامه
تصديق والمص عدل عنه الى التصور الثاني
والتصديق وسبب العدول عنه ورود
الاعتراض على تقسيم المشهور من وجبهين
الاول ان التقسيم فاسد لانه احد الامرين
لازم وهو اما ان يكون قسم الشئ قسمه
او ان يكون قسم الشئ قسمه واذ لا
التصديق ان كان عبارة عن التصور مع الحكم
قسم من التصور وقد جعل في التقسيم قسمه
فيكون قسم الشئ قسمه وهو الامر الاول وكان
عبارة عن الحكم والحكم قسم الشئ التصور
وقد جعل قسمه من العلم الذي هو نفس التصور
فيكون قسم الشئ قسمه واما الامر الثاني
وهذا الاعتراض لما يرد لو قسم العلم الى مطلق
التصور والتصديق كما هو المشهور واما اذا
قسم الى التصور فقط والتصديق كما فعل المص

في تقسيم المشهور من وجهين

التصديق هو الحكم
فان لا يجعل
التصور الثاني

في تقسيم المشهور من وجهين

المص فلا ورده لانه لا تختار ان التصديق
عبارة عن التصور مع الحكم لقوله التصور
مع الحكم قسم من التصور قلنا ان اردتم به
انه قسم من التصور الثاني المقابل للتصديق
فظاهير انه ليس كذلك وان اردتم به انه
قسم من مطلق التصور فسلم لكن قسم التصديق
ليس مطلق التصور بل التصور الثاني فلا
يلزم ان يكون قسم الشئ قسمه والثاني
ان المراد بالتصور اما الحضور الذهني مطلقا او
المقيد بعدم الحكم فان غني به الحضور الذهني
مطلق لزم انقسام الشئ الى نفسه والى غيره
لان الحضور الذهني نفس العلم وان غني به المقيد
بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في
التصديق لانه عدم الحكم حينئذ يكون معتبرا
في التصور فلو كان التصور معتبرا في التصديق لكان
عدم الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه ايضا فيلزم
اعتبار الحكم وعدمه في التصديق وانه محال
جوابه ان تصور نطق بالاشتراك على ما
اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الثاني وعلى

التصور مع الحكم
اجواب الاعتراض
الثاني وهو ان يكون
المراد من التصور الثاني
عدم الحكم عن حكم المص
لانه قبل التصديق
التساوي

وهو اذا قسم الشئ
الى قسمين باطل لانه
يلزم كون الشئ واحدا
من نفسه

كما اعتبر عدم الحكم
في التصديق
الحضور الذهني

نظراً فيكون حصول العلم آخر وهلم جرا فتا
 ان يذهب سلسلة الاكتساب الى غير النهاية
 وهو التسلسل وتعود فيلزم الدوراً قابلاً لان
 الا لازم فالان تحصيل التصور والتصديق لو كانا
 بطريق الدور والتسلسل لا يمنع التحصيل و
 الكسب اما بطريق الدور فلا يفتقر الى ان
 يكون الشيء حاصل قبل حصوله لانه اذا توقف
 حصوله على حصوله بوب على اما بمرتبة او
 بمراتب كان حصوله ب سابقاً على حصوله او
 حصوله اسبقاً على حصوله ب والسابق ب على
 السابق ا على الشيء ب سابق على ذلك الشيء فيكون
 ب حاصل قبل حصوله وانه محال واقاً بطريق
 التسلسل فان حصول العلم المطلوب يتوقف
 ح على استحضار ما لا نهاية له واستحضار ما لا نهاية
 محال والموقف على المحال **فان قلت** ان عنيتم بقولكم
 حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على
 استحضار ما لا نهاية له انه يتوقف على استحضار
 الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلا نسلم انه
 لو كان الاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف

توقف حصول المطلوب على حصول امور غير
 متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير
 المتناهية معدة لحصول المطلوب والـ
 المعينات ليس من لوازمها ان يجتمع الوجود
 وان عنيتم به انه يتوقف على استحضارها
 في اذمنة غير متناهية فمسلم لكن لا نسلم ان
 استحضار الامور الغير المتناهية في اذمنة
 غير المتناهية محال وانما يستحيل ذلك لو كانت
 النفس حادثة فانها اذا كانت قديمة تكون
 موجودة في اذمنة غير متناهية فجاز ان يحصل
 لها علوم غير متناهية في اذمنة الغير المتناهية
فنقول هذا الدليل مبني على حدوث النفس وقد
 برهن عليه في فن الحكمة **قال** بل البعض من كل
 منهما بديهي والبعض نظري ^{النفس الناطقة} **اقول** اما ان يكون
 جميع التصورات والتصديقات بديهيًا او يكون
 جميع التصورات والتصديقات نظريًا او يكون
 بعض التصورات والتصديقات بديهيًا و
 البعض الآخر منهما نظريًا والاقسام مختصرة
 فيها ولما بطل القسمان الاولان تعين الثالث

في فن الحكمة

وهو ان يكون البعض من كل منهما بديهيا و
 البعض الآخر نظريا والنظري يمكن تحصيله بطريق
 الفكر لا يتبين علم لزوم امر لاخر ثم علم وجود للزوم
 حصل له من العلمين وهما العلم باللازمة والعلم
 بوجود للزوم العلم بوجود اللازم بالضرورة
 فلولم يمكن تحصيل النظري بطريق الفكر يحصل
 العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله
 بطريق الفكر هو ترتيب امور معلومة للتأدي
 الى مجهول كما اوضحنا لنا تحصيل معرفة الانسان
 وعرفنا الحيوان والناطق فترتبنا بها بان قد منا
 الحيوان واخرنا الناطق حتى يتأدى الذهن منه
 الى تصور الانسان وكما اذا اردنا التصديق بان
 العالم محدث وسطنا المتغيرين في كل طرفي المطلق
 وحكنا بان العالم متغير وكل متغير حادث فيحصل
 التصديق بحدوث العالم فالترتيب في اللغة يجعل
 كل شيء في مرتبة وفي الاصطلاح جعل الاشياء
 المعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون
 لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر والمراد
 بالامور ما فوق الامر الواحد وكذا كان جمع يستعمل

الفرد

امور

امور الترتيب

يستعمل في التعريفات في هذا الفن وانما اعتبر
 ههنا لان الترتيب لا يمكن الا بين شئين فصاعدا
 والمراد بالمعلومة الخاصة صورها عند العقل
 وهي يتناول التصورية والتصديقية اليقينية
 والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري
 في التصورات يجري ايضا في التصديقات وكما
 يكون في اليقين يكون ايضا في الظنون والجهالات
 الفكر في التصورات والتصديق اليقيني فكما ذكرنا واقفا في
 الظن فكقولنا هذا الحائط ينشتر منه التراب و
 كل حائط ينشتر منه التراب ينهدم فهذا الحائط
 ينهدم وامنا في الجهل فكما قيل العالم مستغن عن
 المؤرخين وكل مستغن عن المؤرخين قديم العالم قديم لا
 يقال العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على
 الحصول العقلي كذلك يطلق على الاعتقاد المجازم
 المطابق للواقع وهو اخضر من الاول ومن شرط
 التعريفات الخزع استعمال الالفاظ المشتركة
 لا نأقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريف
 الا اذا قامت قرينة على تعيين المراد من معانيها
 وههنا قرينة والتعليق المراد بالعلم المذكور

لا في المعلومة

في تعريف الحصول العقلي فانه ليس فيه في هذا
 الكتاب الآية وإنما اعتبر الجهل في المطلوب حيث
 قال للتأدي إلى مجهول لاستحالة استعلامه
 المعلوم وحصول الحاصل هو اعين ان يكون
 تصورًا أو تصديقًا أما المجهول التصوري
 فأكسار من الامور التصورية وأما المجهول
 التصديقي فمن الامور التصديقية ومن لطائف هذا
 التعريف انه مشتتم على العمل الاربع فالترتيب
 اشارة الى العلة التصورية بالمطابقة فإن صورة
 الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات
 والتصديقات كالهئية الحاصلة لاجزائ التسير
 في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالترام
 اذ لا بد لكل ترتيب من مرتب وهي ههنا القوة
 العاقلة كالخيار للسير واما معلومة اشارة الى
 العلة المادية كقطع الخشب للسير وللتأدي
 الى المجهول اشارة الى العلة الغائية فإن الغرض من
 ذلك الترتيب ليس الا ان يتأد ذهن الى المطلوب
 المجهول كجلوس السلطان مثلاً للسير وذلك
 الترتيب اى الفكر ليس بصواب دائماً لان بعض

في تعريف الحصول العقلي فانه ليس فيه في هذا
 الكتاب الآية وإنما اعتبر الجهل في المطلوب حيث
 قال للتأدي إلى مجهول لاستحالة استعلامه

بعض العقلاء بناقض بعضاً في مقتضى افكارهم
 فمن واحد يتأدى فكره الى التصديق بحدوث العالم
 وآخر الى التصديق بقدمه بل الانسان الواحد
 بناقض نفسه بحسب وقتين فقد يفكر ويؤدى
 فكره الى التصديق بقدم العالم ثم يفكر فيساق الفكر
 الى التصديق بحدوثه والفكر ان ليسا بصوابين
 والالزم اجتماع التقيضين فلا يكون كل فكر
 صواباً فتمسكت بالقانون بقيد المعرفة طريق اكساب
 النظريات التصورية والتصديقية من الضرورية
 والاحاطة بالا افكار الصحيحة والفاضة الواقعة
 فيها اى في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظري
 باى طريق يكتب وائى فكر صحيح وائى فكر فاسد
 وذلك القانون هو المنطق واما سمي به لان ظهور
 القوة المنطقية انما يحصل بسببه وسموه بانته
 الى قانونية تعصم من اعترافها ذهن عن الخطأ
 في الفكر فالله هو الواسطة بين الفاعل والمنفعل
 في وصول اثره اليه كالمنشأ للخيار فانه واسطة بينه
 وبين الخشب في وصول اثره اليه والقيد الاخير
 لاختراع العلة المتوسطة فانه واسطة بين فاعله

ومنفعلا اذ علة الشيء علة له بالواسطة فان
 اذا كان علة **لب** و **ب** علة **لج** كان علة **لج** و
 لكن بواسطة **ب** الا انها ليست بواسطة بينهما
 في وصول اثر العلة البعيدة الى المعلول لان اثر العلة
 البعيد لا يصل الى المعلول فضلا عن ان يتوسط في
 ذلك شيء آخر وانما الواصل اليه اثر العلة المتوسطة
 لانه الصادر منها وهي من البعثة والقانون امر كلي
 منطبق على جزئياته التي يتوقف احكامها من كقول
 النجاة الفاعل مرفوع فانه امر كلي يعرف احكامه
 جزئياته منه حتى يعرف ان امره في قولنا ضرب
 زيد وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوت
 العاقلة وبين المطالب الكسبية في الاكتساب وانما
 كان قانونا لان مسائله قوانين كلية منطوقية
 على سائر جزئياتها كما اذا عرفنا ان السالبة الضمنية
 تنعكس سالبة دائمة عرفنا ان قولنا لا شيء من
 الانسان يحجر بالضرورة تنعكس الى قولنا لا شيء
 من الحجر بانسان دائما وانما قال تعصم معارفها
 لان المنطق ليس نفسه تعصم الذهن عن الخطا و
 الا لم يعرض للمنطق خطا اصلا وليس كذا لك

فاعل
 والمفعول

مقيد
 كلي

منطق الناطقية

مستطرد

مشتمل

كذلك فانه ربما يحطأ ولا همال الالة هذا
 مفهوم التعريف وانما اختراجه بنزلة الجنس
 والقانونية بخروج الآلات الجزئية لارباب الصانع
 وقوله تعصم معارفها الذهن عن الخطا في الفكر
 يحجج العلوم القانونية التي لا تعصم معارفها
 الذهن عن الضلالة في التفكير في المقالة كالعلوم
 العربية وانما كان هذا التعريف رسميا لان كونه
 الة تعارض من عوارضه فان الذي للشيء يكون
 له في نفسه والآلية للمنطق ليس له في نفسه بل بالقياس
 الى غيره من العلوم اولاته تعريف بالغاية اذ غاية
 المنطق العصبية عن الخطا وغاية الشيء يكون خاتمة
 عند التعريف بالخارج رسم وهذا فائدة جليلة
 وهي ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم لانه قد
 حصل تلك المسائل او لانه وضع اسم العلم لاربابها
 فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل
 فمعرفة بحسب حده وحقيقته لا يتحصل الا باعمال
 جميع مسائله وليس ذلك مقدمة الشروع فيه و
 انما المقدمة معرفته بحسب رسمه فلهذا صرح
 بقوله ورسموه دون ان يقول وحدوه وهو غير

فالالة

مقدمة الشروع

ذلك من العبارات تنبئها على مقدمة الشروع
 في كل علم رسمه لاحده فان قلت العلم بالمسائل
 التصديق بها ومعرفة العلم بجده ونصوره والتصو
 لا يستفاد من التصديق فنقول العلم بالمسائل هو
 التصديقات بالمسائل حتى اذا حصل التصديق بجميع
 المسائل حصل العلم لكن تصور العلم بجده يتوقف على
 تصور تلك التصديقات فالنصور غير مستفاد الا
 من التصور **قال** وليس كله بدبها **الح** **اقول** هذا
 اشارة الى جواب معارضة نوردها ونوجيها
 ان يقال المنطق بدبهي فلا حاجة الى تعلمه بيا الاول
 انه لو لم يكن المنطق بدبها لكان كسبا فاجتج في
 تحصيله الى قانون آخر وذلك لقانون ايضا يحتاج
 الى قانون آخر فاما ان يدور الاكتساب او يتسلسل
 وهما محالان لا يقال لا تسلم لزوم الدور او التسلسل
 وانما يلزم لولم ينته الاكتساب الى قانون بدبهي وهو
 ممنوع لاننا نقول المنطق مجموع قوانين الاكتساب فاذا
 فرضنا انه كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها و
 التقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق ضيقف
 اكتساب ذلك القانون على قانون آخر وهو ايضا

قانون الاول

ايضا كسبي على ذلك التقدير فالدور والتسلسل
 لازم وتقرر الجواب ان المنطق ليس بجميع اجزائه
 بدبها والا لا تستغنى عن تعلمه ولا بجميع اجزائه
 كسبيا والا لزم الدور والتسلسل كما ذكره
 المعترض بل بعض اجزائه بدبهي كالشكل الاول و
 البعض الاخر كسبي كباقي الاشكال والبعض كسبي
 انما يستفاد من البعض بدبهي فلا يلزم الدور ولا
 التسلسل **واعلم** ان ههنا مقامين الاول الاحتياج
 الى المنطق والثاني الاحتياج الى تعلمه والدليل على
 ينتهى عن ثبوت الاحتياج اليه في التعلم والمعارضة
 المذكورة وان فرضنا انما لا تدل الاعلى الاستغناء
 عن تعلم المنطق وهو لا ينافي احتياج اليه فلا
 يبعد ان لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا بجميع
 اجزائه او لكونه معلوما ويكون الحاجة مما سببه اليه
 بنفسه في تحصيل العلوم النظرية فالمدكور في بعض
 المعارضة لا يصلح للمعارضة لانها المقابلة على
 للمناعة **قال** البحث الثاني في المنطق **الح** **اقول** قد
 سمعت ان العلم لا يتميز عند العقل الا بعد العلم
 بموضوعه وما كان موضوع المنطق اخص من مطلق

قوله القانون المنطق بدبهي محال لا حاجة الى تعلمه

الدليل الذي اقيم عليه
 الحاجة الى المنطق

ط

تقدير الكلام ما يقوم
 الدليل على الاثبات الاحتياج
 الى نفس المنطق <

ط

ولعل المعارضة يعلم به
 لم يكن محتاجا الى تعلم المنطق
 بل يحتاج الى نفسه <

المنطق المنطق
 كالتحصيل الذي يقع بالمنطق
 والمنطق يحتاج الى نفسه
 المنطق في استكمال
 المحصولات عن العلوم
 من الاستثناء من تعلم

شأن جميع العلوم

الموضوع والعلم بالحاض مسبقا بالعلم بالعام ^{وجوب}
 أولا تعريف موضوع العلم حتى يحصل معرفة موضوع
 المنطق فموضوع كل علم ما يبحث فيه اوفى ذلك العلم
 عن عوارضه الذاتية كيدن الانسان لعلم الطب
 فانه يبحث فيه عن احواله من حيث الصحة والمرض
 وكان لكلمات العلم الخوفاته يبحث فيه عن احوالها
 من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية هي التي
 تلحق الشيء لما هو هو لذاته كالتعب للاحق لذات
 الانسان او تلحق الشيء لغيره كالحركة بالارادة الى
 الاحقة للانسان بواسطة اتم حيوان او تلحقه
 بواسطة ام خارج عنه مساو له كالضيق العارض لذات
 الانسان بواسطة التعجب والتفصيل هناك ان العوارض
 ستة لان ما يعرض الشيء فاما ان يكون عروضا لذاته
 او اجزائه او لامر خارج عنه والامر الخارج عن
 الموضوع اما مساو له او اعم منه او اخف منه
 او مباين له والثلاثة الاول وهي العارض لذات
 الموضوع والعارض لجزئه والعارض للمساو يسمى
 اعراضا ذاتية لاستنادها الى ذات الموضوع اما
 العارض للذات فهو ظاهر واما العارض لغيره فلا

وهو نظر في الموضوع
 وهذا تعريف لمفهوم الموضوع
 وهو ليس تعريف للموضوع
 من الافراد

ثم ان يكون سعة لان
 يتناول الموضوع
 العارض للموضوع
 امر خارج عنه
 العارض للموضوع
 العارض لجزئه
 العارض للمساو
 العارض للذات

الموضوع هو العلم بالحاض مسبقا بالعلم بالعام
 وجوب

فلان الجزء داخل في الذات والمستند الى ما في الذات
 مستند الى الذات في الجملة واما العارض للامر مساو
 فلان الامر ليساوي يكون مستند الى الذات المعروض
 والعارض مستند الى المساوي والمستند الى المستند الى
 الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا
 مستند الى الذات والثلاثة الاخيرة وهي العارض
 لامر خارج اعم من الموضوع كالحركة للابيض
 بواسطة اتم جسيم وهو اعم من الابيض وغيره والعارض
 لخارج الاخص كالضيق العارض للحيوان بواسطة اتم
 انسان وهو اخص من الحيوان والعارض سبب الماين كا
 كالحركة العارضة للماء بسبب النار وهي مباينة للماء
 تسمى اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس
 الى الموضوع والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض
 الذاتية لموضوعاتها فلهاذا قال عن عوارضه التي
 تلحق لما هو هو الخ اشارة الى الاعراض الذاتية واقامة
 الحد مقام المحدود واذا تم هذا فقول موضوع
 للمنطق المعلومات التصويرية والتصدقية لان
 المنطق يبحث عن اعراضها الذاتية وما يبحث في العلم
 عن اعراضه الذاتية فهو موضوع العلم فيكون المعلومات

التصورية والتصديقية موضوع المنطق وانما قلنا ان المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية فلا يثبت عنها من حيث انهما توصل الى المجهول تصويري ومجهول تصديقي كما يبحث عن الجنس كالحيون والفصل كالناطون وهما معلومان تصوريان من حيث انهما كيف يتوكلان ليوصل المجموع الى المجهول التصوري كالانسان وكما يبحث عن القضايا المعدة كقولنا العالم متغير وكل متغير محدث وهما معلومان تصديقيان كيف يرلفان لبصير المجموع قياسا موضوعا الى المجهول تصديقي كقولنا العالم محدث وكذا الذي يبحث عنها من حيث يتوقف عليها الموصل الى التصوري كقولنا المعلومات التصورية كلية وجزئية وعرضية وجنسها وفصلها وحاصتها ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديقي كقولنا توقفها قريبا اي بلا واسطة كقولنا المعلومات التصديقية فضئية او عكس فضئية او نقیض فضئية واما توقفها بعيدا اي بواسطة كونها موضوعات ومجولات فان الموصل الى التصديقي يتوقف على القضايا التي كنه منها والقضايا موضوعات والمجولات فيكون التصديقي

المعلومات التصورية والتصديقية

المعلومات التصورية والتصديقية

فيكون الموصل الى التصديقي موقوفا على القضايا بالذات وعلى الموضوعات والمجولات بواسطة توقف عليها وبالجملة المنطق يبحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية التي هي اما الاصل الى المجهول او الاحوال التي يتوقف عليها الاصل وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذاتها فهو يبحث عن الاعراض الذاتية لهما **قال** وقد حرت العادت **اقول** قد عرفت ان العرض من المنطق يستحصل المجولات والمجهول اما تصوري او تصديقي فنظر المنطق اما في الموصل الى التصوري واما في الموصل الى التصديقي وقد جرت عادت المنطقين بان يسموا الموصل الى التصوري قولا شارحا اما كونه قولا فلا يوجب في الغالب مركب والقول برادفي واما كونه شارحا فلا شرحه وايضا حده ما هيات الاشياء والموصل الى التصديقي حجة لان من تمسك به استدلالا على مطلوبه غلب على الخصم من حجج اذ اغلب ويجب تقديم مباحث الاول الى الموصل الى التصوري على مباحث الثاني الى الموصل الى التصديقي بحسب الوضع لان الموصل الى التصورات والموصل

والمعلومات التصورية والتصديقية

المعلومات التصورية والتصديقية

المعلومات التصورية والتصديقية

المعلومات التصورية والتصديقية

و فی سید

هو قول الشاعر
فان كان الاول
فهم لا ينرم ان يكون
فهم لا ينرم ان يكون
فهم لا ينرم ان يكون

منه المعلوم

[illegible]

الى التصديق التصديقات والتصور مقدم على التصديق
 طبعاً فليقدم عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع
 وانما قلنا التصور مقدم على التصديق طبعاً لانه
 لا يتقدم طبعي هو ان يكون المقدم بحيث يحتاج اليه
 المتأخر ولا يكون علته له والتصور كذا لا بالنسبة
 الى التصديق اما انه ليس علته لفظا ظاهره والالزام من
 حصول التصور حصول التصديق ضرورة وجوب
 وجود المعلول عند وجود العلة واما انه يحتاج
 اليه التصديق فانه كل تصديق لا بد فيه من ثلث
 تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته او بام
 صادق عليه وتصور المحكوم به وتصور المحكوم
 للعالم الارقي لامتناع الحكم بمن جهل احد هذه
 التصورات وفي هذا الكلام قد نبه عفا ذمتين
 احدهما ان استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه
 ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة
 حتى لو لم يتصور حقيقة متنع الحكم عليه بل المراد به
 يستدعي تصوره بوجه ما اتا بكنه حقيقة او امر صادق
 عليه فانا حكم على اشياء لا نعرف حقايقها كحكم على
 الواجب الوجود بالقدرة والعلم وعلى شيخ نراه من

عز الله جناب الهم المنخر ولا يكون عمت به

سنة الاحياء
مهوره
المشايين

وهما المسمى المالحجاية والبطاخ المسمى او انترافضا ٤٤

احمد هي فتوة الحكم والاختصاص لا منتفع الحكم

[illegible]

فان النسبة في الموضعين
او النسبة في الموضعين او النسبة في الموضعين

...ان لم يكن الموطأ بالكلمة النسبية
...الاجابة او يقع النسبة او
...او يكون احد الطرفين
...مسند كما
...الاجابة

إذا دركنا ان النسبة
 رافعة اوليست
 بواقعة يحصل
 التصديق والوقوف
 على صور ذلك
 لا درك صح صح

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. A vertical red line is visible along the left edge, possibly a binding or margin marker.

به وجعله شرطاً حتى لا يزيد اجزاء التصديق
 على اربعة فنقول قوله اذ كل تصديق لا بد فيه
 من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم من اجزاء
 التصديق فلو كان المراد به ابقاء النسبة لزيد
 اجزاء التصديق على اربعة وهو موضح بخلافه
 قال الامام في المحصر كل تصديق لا بد فيه من
 ثلث تصورات المحكوم عليه وبه والحكم قبل
 فرق قابين قوله وقول المصنفين لان الحكم في
 قوله الامام تصور لا محالة بخلاف ما قال المص
 فانه يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفاً على
 تصور المحكوم عليه فح لا يكون تصورات
 يتحقق قال ولا بد فيه من الحكم وهو غير لازم منه
 ان يكون تصور او ان يكون معطوفاً على المحكوم
 فح يكون تصورات وفي نظر لان قوله والحكم لو كان
 معطوفاً على تصور المحكوم عليه ولا يكون تصور
 لوجب ان يقول لا متناع الحكم من جهل احد
 هذين الامرين ولو صح حمل قوله احد هذه
 الامور على هذا الظاهر الفساد من وجه آخر وهو
 ان اللازم من ذلك استدعاء التصديق تصور

ملحق في

في قوله لا بد فيه من
 في قوله لا بد فيه من

تصور على المحكوم عليه وبه والمدعى استدعاء التصديق
 التصديقين والحكم فلا يكون الدليل وارد على المدعى
 المدعى وايضا ذكر الحكم يكون مستدركا اذ المطلق
 بيانا نقدياً للتصور على التصديق طبعاً والحكم
 اذ لا يمكن تصور المحكوم له دخل في ذلك **قال**
 واما المقالات فتلاث المقالة الاولى في المفردات
 وفيها اربعة فصول الفصل الاول في الفاظ دلالة
 اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة
 الانسان على الحيوان التام وبتوسط ما دخل فيه
 تضمن كدلالة النور على الحيوان او التام وبتوسط
 لما خرج عنه التام كدلالة النور على قابل العلم وصنعة
 الكتابة **اقول** لا اشغل للمنطق من حيث هو
 منطقي بالالفاظ فانه يبحث عن القول الشارح
 والجمعة وكيفية ترتيبها وهو لا يتوقف على الفاظ
 فان ما يوصل الى تصور ليس لفظ الجنس والفصل
 بل معناهما وكذلك ما يوصل الى التصديق مفهوماً
 القضاء بالالفاظها لكن لما توقف فادة للعاني و
 استفادتها على الالفاظ صار النظر فيها مقصوداً
 بالعرض وبالقصد الثاني ولما كان النظر فيها من حيث

من حيث انه لا لائل المعاني قد تم الكلام من
والدلالة وهو كون الشيء بجالة يلزم من العلم به العلم
بشيء اخر والتفصيل الاول هو الدال والثاني هو المدلول
المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية
والا فغير لفظية كدلالة الخط والعقود و
الاشارة والنصب والدلالة اللفظية اما بحسب
جعل الجاعل وهو الوضع كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق والوضع جعل اللفظ بارز للمعنى
او لا فلا يخلو اما ان يكون بحسب افضاء
الطبع وهي الطبيعية كدلالة اخ على الوجع
فان طبع اللفظ يقتضي التلطف به عند عرض
ذلك المعنى له او لا وهي العقلية كدلالة اللفظ
المسموع فمن وراء الجذر على وجود اللفظ
والمقصود ههنا هو الدلالة الوضعية وهي اما
كون اللفظ بحيث متى اطلق او تحيل فيهم منه
معناه للعلم بوضعه وهي تامطابقة او تضمن
او التزام وفي ذلك ان اللفظ ان كان دالا بحسب
الوضع على المعنى فذلك المعنى الذي هو مدلول
اللفظ اما ان يكون عين المعنى الموضوع له او

جميع تصديره على علامة
متصرفة بمعرفة الطرفين
او بحسب وضع الموضوع
الذي هو الدلالة الوضعية
ان يكون الموضوع فيها اقل

كون الدلالة متضمنة
في الشئ

الدلالة الوضعية

او دخلا فيه او خارجا عنه فدلالة اللفظ
على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لذلك
المعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
ودلالة على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع
لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول اللفظ تضمن
كدلالة الانسان على الحيوان فقط او الناطق فقط
فان الانسان انما يدل على الحيوان الاجل ان موضوع
للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو
مدلول اللفظ فدلالة على معناه بواسطة ان اللفظ
موضوع لما خرج عنه ذلك المعنى المدلول التزام كد
كدلالة الاشياء على قابل العلم وصنعة الكتابات
فان دلالة عليه بواسطة ان موضوع للحيوان
الناطق وقابل العلم وصنعة الكتابة خارج
عنه لا يفله اما تسمية الدلالة الاولي بالمطابقة
فلان اللفظ مطابق اي موافق لتمام ما وضع له
من قولهم طابق النعل بالنعل اذا توافقتا واما
تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى
الموضوع له في ضمن فسمى دالة على ما في ضمن المعنى
الموضوع له واما تسمية الدلالة الثالثة بالتزام

فان اللفظ لا بد له على كل امر خارج عن معناه
الموضوع له بل على الخارج اللازم له وانما قد وجد
الدلالة بتوسط الوضع لانه لو لم يقيد به لا ينقض
حد بعض الدلالات بعضها وهذا الجواز ان
يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كما يمكن
فان موضوع لامكان الخاص وهو سلب الضروة
عن الطرفين ولا يمكن العلم وهو سلب الضروة
عن احد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركا بين
اللزوم واللازم كالشمس فانه موضوع للجزم
والضوء وينصور من ذلك صور أربع الأولى
ان يطلق لامكان ويراد به الامكان العام والثانية
ان يطلق ويراد به الامكان الخاص والثالثة ان
ان يطلق لفظ الشمس ويعني به الجزم الذي
هو اللزوم والرابع ان يطلق لفظ الشمس و
يعني به الضوء اللازم اذا تحقق هذا التصور
فقول لو لم يقيد حد الدلالة المطابقة بتوسط
الوضع لا ينتقض بدلالة التضمن والالتزام انما
الانتقاض بدلالة التضمن فلا تارة اذا اطلق لفظ الامكان
واريد به الامكان الخاص كان دلالة على الامكان

الجواب ان اللفظ لا بد له على كل امر خارج عن معناه
موضوع له بل على الخارج اللازم له وانما قد وجد
الدلالة بتوسط الوضع لانه لو لم يقيد به لا ينقض
حد بعض الدلالات بعضها وهذا الجواز ان
يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كما يمكن
فان موضوع لامكان الخاص وهو سلب الضروة
عن الطرفين ولا يمكن العلم وهو سلب الضروة
عن احد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركا بين
اللزوم واللازم كالشمس فانه موضوع للجزم
والضوء وينصور من ذلك صور أربع الأولى
ان يطلق لامكان ويراد به الامكان العام والثانية
ان يطلق ويراد به الامكان الخاص والثالثة ان
ان يطلق لفظ الشمس ويعني به الجزم الذي
هو اللزوم والرابع ان يطلق لفظ الشمس و
يعني به الضوء اللازم اذا تحقق هذا التصور
فقول لو لم يقيد حد الدلالة المطابقة بتوسط
الوضع لا ينتقض بدلالة التضمن والالتزام انما
الانتقاض بدلالة التضمن فلا تارة اذا اطلق لفظ الامكان
واريد به الامكان الخاص كان دلالة على الامكان

الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضيق
ويصدق عليها التبادلية اللفظية المعنى الموضوع له
لان الامكان العام مما وضع له ايضا لفظ الامكان
فبدخل في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن فلا
يكون مانعا فاذ قيدناه بتوسط الوضع خرجت
تلك الدلالة عن دلالة لفظ الامكان على الامكان
العام في تلك الصورة وان كانت دلالة لفظ على
ما وضع له لكن ليست بواسطة ان اللفظ مع وضع
الامكان العام لتحقيقه وان فرضنا انتفاء وضع
بأرائه بواسطة ان اللفظ موضوع لامكان
العام الخاص الذي دخل فيه الامكان العام وانما
الانتقاض بدلالة التزام فلا تارة اذا اطلق لفظ
الشمس وعني به الجزم كان دلالة على مطابقة
وعلى ضوء التزامه مع ان يصدق عليها التبادلية
دلالة اللفظية ما وضع له فلو لم يقيد حد دلالة
المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه ولما قيد
به خرجت عن دلالة تلك الدلالة وان كانت دلالة
اللفظية على ما وضع له لا انما ليست بواسطة ان
اللفظ موضوع له لا لا وفرضنا ان ليس بموضوع

ان فرضنا انتفاء دلالة لفظ
الامكان على الامكان العام
اما انتقاض حد دلالة المطابقة
على انتقاض عدم يقيد بتوسط الوضع
دلالة الشمس على الضوء
ان دلالة الشمس على الضوء

بأنه لا يثبت

للضوء كان دالاً عليه تلك الدلالة بل بسبب
 وضع اللفظ بلزوم له ولولم يقيد حد
 دلالة التضمني بذلك القيد لا تنقض بدلالة المطابقة
 قائمه اذا اطلق الامكان وايراد بدلالة العالم كان
 دلالة عليه مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ
 عما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العام
 داخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ
 بازائه ايضاً فاذا قيدنا هذا الحد بتوسط الوضع
 خرجت عنه لانها ليست بواسطة ان اللفظ
 موضوع لما دخل ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم
 يقيد حد دلالة الالتزام بذلك القيد لا تنقض
 بدلالة المطابقة قائمه اذا اطلق لفظ الشمس وعنى
 به الضوء كان دالاً عليه مطابقة وصدق عليها
 انها دلالة اللفظ عما خرج عن المعنى الموضوع له
 دلالة في حد دلالة الالتزام لولا التقييد بواسطة
 الوضع واذا قيد به خرجت عنه لانها ليست ثم
 بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه
 فاك ويشترط في دلالة الالتزامية الى اقوال كما
 كانت الدلالة للالتزامية دلالة اللفظ على الخارج عن

دلالة اللفظ الامكان من
 الامكان العام وحده لفظ
 الامكان على الامكان العام
 وضع الامكان بالامكان
 العام

موضوع بيا
 دلالة اللفظ الشمس
 على الضوء

دلالة اللفظ الشمس على الضوء

بأنه لا يثبت

عن المعنى الموضوع له ولا خفاء في اللفظ لا يدل
 على كونه خارج عنه فلا يدل دلالة على الخارج من
 شرط وهو اللزوم الذي ان يكون الخارج لازماً
 لمسمى اللفظ بحيث يلزم من تصور المسمى تصور
 لولم يتحقق هذا الشرط لا يمنع فهم الامر الخارج من
 اللفظ فلم يكن دالاً عليه وذلك لان دلالة اللفظ
 على المعنى بحسب الوضع لاحد الامرين اما لليجل انه
 موضوع بازاؤه او لاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع
 له فهم اللفظ ليس بموضوع لامر خارجي فلولم يكن
 بحيث يلزم من تصور المسمى تصور له يمكن الامر
 متحققاً ايضاً فلم يكن اللفظ دالاً عليه ويشترط تحقيقه
 في الخارج كما ان اللزوم الذي هو كونه الامر الخارج
 بحيث يلزم من تحققه بل يمتنع في الذهن في الخارج يتحقق
 الذهن لانه لو كان اللزوم الخارج شرطاً لم يتحقق
 دلالة اللزوم بدونه واللازم باطل واللزوم مثله
 واقفاً الا ان لم يتحقق الشرط لا يتحقق الشرط بدون
 الشرط واما بطلان اللزوم فلان العدم كالمعنى
 يدل على الملكة كالبصر بدلالة التزامية لانه عدم
 البصر عما من شأنه ان يكون بصيراً مع ان المعاني

متعلق بفهم
 اشتغاع فهم الامر الخارج من
 اللفظ

ان كان الامر الخارج من
 ليس بموضوع للامر الخارج
 من الامر المذكورين وهو
 يلزم من فهم المعنى الموضوع له

ولا يشترط فيها اللزوم
 الخارج من كون الامر
 الخارج بحيث يلزم من
 تحقق المسمى في الخارج
 كما ان اللزوم الذهني
 كون الامر الخارج
 بحيث يلزم من تحقق
 المسمى في الذهني تحقيقه
 في الذهني صح

لأنه المضاف اليه يخرج عن
المضاف فيكون الدلالة الانتمائية
المطابقة والنضمن والالتزام

وكانت النفس الناطقة والكاهن والغير هما

المؤرخ

اللازم

المطالع والحدود في نقد سيرة بنيان عدم الجزر ٤

[illegible]

التصميم الالتزام

في الصفة كما ان قيد بالحيشية معناها وان لم يقيد
 له لم ينكر رجا الاوسط فلا ينتج القيس المطلوب
 ويمكن ان يجاب عنه بان الحيشية في الكبرى ليست قيد
 الاوسط بل الحكم فيها فيكرر الاوسط نعم الا لازم
 من المقدمتين ان تضمن من حيث انه تابع
 لا يوجد بدون المطابقة وهو غير مطلوب والمطلوب
 ان تضمن مطلقا لا يوجد بدون المطابقة وهو
 غير لازم منه قال والدلالة بالمطابقة ان قصد
 الخ اقول اللفظ الدال على معنى المطابقة
 اتما ان يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه
 اولا يقصد فان قصد بجزء منه الدلالة على جزء
 معناه فهو المركب كرام المجارة فان راى مقصود
 الدلالة على راى منسوب الى الموضوع قما والمجارة
 مقصود الدلالة على الجسم المعين فان قلت ان المجارة
 لا تدل على الجسم المعين بل يدل على الجسم المطلق فا
 قلت المراد من المعين النوع ومجموع المعين معنى
 راى المجارة فلا بد ان يكون اللفظ جزء وان يكون
 بجزء دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزء
 معنى اللفظ وان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء معنى

كذا
 في
 المتن

معنى مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء كمنه
 الاستفهام وما يكون له جزء لكن الدلالة على معنى كذا
 وما يكون له جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون
 جزء المعنى المقصود كعبد الله تعالى فان له جزء كعبد
 دال على المعنى وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى
 المعنى المقصود والذات المستخصة وما يكون له جزء
 دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالة
 مقصودة كالحبوان الناطق اذا سمي به شخص
 انسان فان معناه هو الماهية الانسانية مع
 الشخص والماهية الانسانية مجموع مفهوم الحيوان
 والناطق فالحيوان امثلا الذي هو جزء اللفظ دال على
 جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني لانه
 دال على مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان جزء الماهية
 الانسانية وهي جزء المعنى المقصود لكن دلالة
 الحيوان على مفهومه ليست مقصودة في حال العلم
 بل ليس المقصود من الحيوان الناطق الذات المستخصة
 والاى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على
 جزء معناه فهو المعنى المفرد سواء لم يكن له
 جزء او كان له جزء اوله يدل على معنى وكان له جزء

نسبة بوجه في ذلك
 الى شخص كذا لا يجوز منه

الجسم
 في الارادة

كذا
 في
 المتن الاستفهام

دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزءا للمعنى
 المقصود من اللفظ وكان له جزء دال على جزء
 المعنى المقصود ولم يكن دلالة بمقصودة فحد
 المفرد يتناول اللفظ الأربعة فان قلت المفرد
 مقدم على المركب طبعاً فلم اخره وضعاً ومخالفة
 الوضع الطبع في قوة الخطأ عند المحصلين فقول
 المفرد والمركب اعتباراً ان احدهما بحسب المفرد
 الذات وهو ما صدق عليه المفرد من تجزئ
 وعمرو وغيرهما وانهما بحسب المفهوم وهو
 ما وضع اللفظ باذنه كما للكتاب مثلاً فان له
 مفرد ما وهو شيء للكتاب وذاتاً وهو ما صدق
 عليه الكائن من افراد الانسان فان عينه يقول
 المفرد مقدم على المركب طبعاً ان ذات المفرد مقدم
 على ذات المركب فثبت ولكن تأخيرها في التعريف
 ان مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب وهو من
 فان القبول في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم
 المفرد عدمية والوجود في النصور سابق على عدم
 فلهذا اخر المفرد في التعريف قائمه في الاقتباس والاجتماع

ان يتناول اللفظ الأربعة
 كقولهم انما هو المفرد
 والمركب
 انما هو المفرد
 والمركب
 انما هو المفرد
 والمركب

انما هو المفرد والمركب
 انما هو المفرد والمركب

والاحكام لا تجزأ بحسب الذات وانما اعتبر في
 المقسم دلالة المطابقة لا التضمن والالتزام لان
 المعنى في تركيب اللفظ وافراجه دلالة جزئية على جزء
 معناه المطابق وعدم دلالة عليه لدلالة جزئية
 على جزء معناه التضمن والالتزام وعدم دلالة
 عليه فانه لو اعتبر التضمن والالتزام في التركيب
 والافراجه ان يكون اللفظ المركب من لفظين
 موضوعين لغيره بيطن مفرداً لعدم دلالة
 جزء اللفظ على جزء المعنى التضمن اذ لا جزء له وان يكون
 اللفظ المركب الموضوع باذنه معنى له لازم ذهني
 بيط مفرداً لان شيئاً من جزئي اللفظ لا دلالة له
 على جزء المعنى الالتزام وفيه نظر لان غاية ما في اللفظ
 في ذلك ان يكون اللفظ بالقياس الى المطابق مركباً
 وبالقياص الى المعنى التضمن والالتزام مفرداً كما جاز
 ان يكون اللفظ باعتبار صعيدين مطابقين مفرداً
 ومركباً كما في عبد الله فلم لا يجوز ذلك باعتبار
 معنى مطابق ومعنى تضمن والالتزام **والاولى**
 ان يقال التركيب والافراجه بالنسبة الى المعنى التضمن
 والالتزام لا يتحقق الا ان يتحقق بالنسبة الى المعنى

انما هو المفرد والمركب
 انما هو المفرد والمركب
 انما هو المفرد والمركب
 انما هو المفرد والمركب

انما هو المفرد والمركب
 انما هو المفرد والمركب

في قوله كصرب يصرب
اقول في الاول مثال ما يدل
بهية على الزمان الماضي
والثاني مثال لما يدل
على الزمان الماضي وعلى الزمان
الستقبل ايضا لكونه مشتركاً
بينهما سيل شريف

الطابق اما في التضمن فلا تارة متى دل جزء اللفظ على جزء
معناه التضمن دل على جزء معناه المطابق لان اللفظ
التضمن جزء المعنى المطابق وجزء الجزء واما
في الالتزام فلا تارة اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى
الالتزامي بالالتزام فقد دل جزء اللفظ على جزء المعنى
المطابق لامتناع تحقق الالتزام بدون المطابقة وقد
يتحقق الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى المطابق
لان النسبة للمعنى التضمن او الالتزام كما مر في المثالين
المدكورين فلهذا حصص القسم الى الافراد والتركيب
بالمطابقة الا ان هذا الوجه يفيد اولوية اعتبار
المطابقة في القسم والوجه الاول ان يتم افا دون
اعتبار **قال** وهو ان يصلح **اقول** اللفظ المفرد
اقاداة او كلمة او اسم لانه اما ان يصلح لان يجزئ
وحده او لا يصلح فان لم يصلح لان يجزئ به وحده
وهو اداة تقي ولا واما ان يكون مثالين لان ما لا يصلح
لان يجزئ به وحده امان ان لا يصلح للاخبارية اصطلاحاً
كفان الخبر به في قولنا زيد في الذر حاصل ولا دخل
لونه الاخبارية واما ان يصلح للاخبارية لكن
لا يصلح الاخبارية وحده كما في قولنا خبر به في

في قوله كصرب يصرب
اقول في الاول مثال ما يدل
بهية على الزمان الماضي
والثاني مثال لما يدل
على الزمان الماضي وعلى الزمان
الستقبل ايضا لكونه مشتركاً
بينهما سيل شريف

على احد المذهبين لان عند
الغرض ان يكون خبراً في
فعلية في قوله كصرب يصرب
والله اعلم بالصواب

في قولنا زيد لا يجزئ ولا يجزئ ولا مدخل في الاخبارية
ولهذا نقول الافعال التناقصية لا يصلح لان يجزئ
وحدها فيلزم ان يكون ادوات **فقول** لا يعد
في ذلك حتى انهم قسموا الادوات الى غير ثمانية
في الاخبارية وهي الافعال التناقصية غاية ما في الباب ان
اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك
لأنهم لا يلزم لان نظري في اللفاظ من حيث المعنى
ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ فنه وعند
تفريقهم بين الخبرين لا يلزم مطابق الاصطلاحين
وان صلح لان يجزئ به وحده امان ان يدل بهيته
وصغيره على ما معين كازمنة التناقص كصرب
يصرب وهو كلمة او لابلن وهو الاسم كزيد وعمل
والمرد بالهية والصيغة الهية الحاصلة للمعروف
باعتبار تقدمها وان خبرها وحركتها وكنانها
وهي صورة الكلمة والحروف مادتها واما قيد حد
الكلمة بهية الاخراج ما يدل على الزمان لا بهية
بل بحسب جوهره وما يدركه الزمان والامس واليوم
والصبح والغسق فان دلالتها على الزمان بما
وجوهها لا بهية تراخا في الكلمات فان

لنقدم اختلاف الزمان عند اختلاف
اللفظ

في قوله كصرب يصرب
اقول في الاول مثال ما يدل
بهية على الزمان الماضي
والثاني مثال لما يدل
على الزمان الماضي وعلى الزمان
الستقبل ايضا لكونه مشتركاً
بينهما سيل شريف

في قوله كصرب يصرب
اقول في الاول مثال ما يدل
بهية على الزمان الماضي
والثاني مثال لما يدل
على الزمان الماضي وعلى الزمان
الستقبل ايضا لكونه مشتركاً
بينهما سيل شريف

على الزمان بحسب هيئاتها بشهادة اختلاف
الزمان عند اختلاف الهيئة وان الحدت للمادة كضرب
بضرب والمحد الزمان عند اتحاد الهيئة وان اختلف
المادة كضرب وطلب **فان قلت** فعلى هذا يلزم
ان يكون الكلمة مركبة لانه اصلها وما دبرها على
الحدت وبشرتها وصورتها على الزمان فيكون جزئها
والاعجز معناها **فتقول** المعنى من التركيب ان
يكون هذا اجزا من شئ مسمى بمجموعة من اللفظ
وهي الفاظ او حروف والهيئة مع المادة ليست بهذا
المشابهة فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعنى من اللفظ
الثبوت لا دخل له في الاحتراز الا انه حسن لانه الكلمة
لا يكون الا كذلك ففقيه مزيد ايضا وجعلت
اقبال الاداة فلا يشترط في تركيب الالفاظ بعضها مع
بعض **واقا** بالكلمة فلا يشترط من الكلام وهو المخرج
كانها ما دلت على الزمان وهو متحد ومنصهر بكم
المحاط بغير معناها **واقا** بالاسم فلا تله اعلى
مرتبة من سائر الالفاظ فيكون مشتملا على معنى
الاسم وهو العلق **قال** وح **اقا** ان يكون معناها
الى **اقول** هذا الشارة للتقسيم الاسم بالفيلس

فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لانه اصلها وما دبرها على الحدت وبشرتها وصورتها على الزمان فيكون جزئها والاعجز معناها فتقول المعنى من التركيب ان يكون هذا اجزا من شئ مسمى بمجموعة من اللفظ وهي الفاظ او حروف والهيئة مع المادة ليست بهذا المشابهة فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعنى من اللفظ الثبوت لا دخل له في الاحتراز الا انه حسن لانه الكلمة لا يكون الا كذلك ففقيه مزيد ايضا وجعلت اقبال الاداة فلا يشترط في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واقا بالكلمة فلا يشترط من الكلام وهو المخرج كانها ما دلت على الزمان وهو متحد ومنصهر بكم المحاط بغير معناها واقا بالاسم فلا تله اعلى مرتبة من سائر الالفاظ فيكون مشتملا على معنى الاسم وهو العلق قال وح اقا ان يكون معناها الى اقول هذا الشارة للتقسيم الاسم بالفيلس

فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لانه اصلها وما دبرها على الحدت وبشرتها وصورتها على الزمان فيكون جزئها والاعجز معناها فتقول المعنى من التركيب ان يكون هذا اجزا من شئ مسمى بمجموعة من اللفظ وهي الفاظ او حروف والهيئة مع المادة ليست بهذا المشابهة فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعنى من اللفظ الثبوت لا دخل له في الاحتراز الا انه حسن لانه الكلمة لا يكون الا كذلك ففقيه مزيد ايضا وجعلت اقبال الاداة فلا يشترط في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واقا بالكلمة فلا يشترط من الكلام وهو المخرج كانها ما دلت على الزمان وهو متحد ومنصهر بكم المحاط بغير معناها واقا بالاسم فلا تله اعلى مرتبة من سائر الالفاظ فيكون مشتملا على معنى الاسم وهو العلق قال وح اقا ان يكون معناها الى اقول هذا الشارة للتقسيم الاسم بالفيلس

بالفيلس لمعناه فالاسم اما ان يكون معناه
واحدا او كثيرا فان كان الاول اذن كان معناه
واحدا واما ان يشخص ذلك المعنى اى له يصلح
لان يكون مقولا على كثير او لا يشخص اى يصلح لان
يقال على كثير من كذا يسمى علماء في عرف النحاة لانه علم
دالة على شخص معين وجزئيا حقيقيا وعرف
المنطقيين وان لم يشخص ويصلح لان يقال على
كثيرين فهو الكلي والكثرون افراد فلا يحلوا
اقا ان يكون حصوله في افراد الذهبية والارضية
على السوية اولافان يثبت الافراد الذهبية و
الحاصية في حصوله وصدقها عليها يسمى متواطئة
لان افرادها متوافقة ومعناه من التواطؤ وهو التوافق
كالانسان والشمس فان الانسان له افراد في الخارج
وصدقها عليها بالسوية وان الشمس لها افراد
في الزمان وصدقها عليها ايضا **فان لم يشأوا**
الافراد بل كان حصوله في بعضها ولا او اقدم او
لشد من البعض الافراد الاخر يسمى مشترك والتشكيك
على ثلثة اوجه التشكيك بالاولوية وهو اختلاف
الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود فانه في

فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لانه اصلها وما دبرها على الحدت وبشرتها وصورتها على الزمان فيكون جزئها والاعجز معناها فتقول المعنى من التركيب ان يكون هذا اجزا من شئ مسمى بمجموعة من اللفظ وهي الفاظ او حروف والهيئة مع المادة ليست بهذا المشابهة فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعنى من اللفظ الثبوت لا دخل له في الاحتراز الا انه حسن لانه الكلمة لا يكون الا كذلك ففقيه مزيد ايضا وجعلت اقبال الاداة فلا يشترط في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واقا بالكلمة فلا يشترط من الكلام وهو المخرج كانها ما دلت على الزمان وهو متحد ومنصهر بكم المحاط بغير معناها واقا بالاسم فلا تله اعلى مرتبة من سائر الالفاظ فيكون مشتملا على معنى الاسم وهو العلق قال وح اقا ان يكون معناها الى اقول هذا الشارة للتقسيم الاسم بالفيلس

فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لانه اصلها وما دبرها على الحدت وبشرتها وصورتها على الزمان فيكون جزئها والاعجز معناها فتقول المعنى من التركيب ان يكون هذا اجزا من شئ مسمى بمجموعة من اللفظ وهي الفاظ او حروف والهيئة مع المادة ليست بهذا المشابهة فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعنى من اللفظ الثبوت لا دخل له في الاحتراز الا انه حسن لانه الكلمة لا يكون الا كذلك ففقيه مزيد ايضا وجعلت اقبال الاداة فلا يشترط في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واقا بالكلمة فلا يشترط من الكلام وهو المخرج كانها ما دلت على الزمان وهو متحد ومنصهر بكم المحاط بغير معناها واقا بالاسم فلا تله اعلى مرتبة من سائر الالفاظ فيكون مشتملا على معنى الاسم وهو العلق قال وح اقا ان يكون معناها الى اقول هذا الشارة للتقسيم الاسم بالفيلس

فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة لانه اصلها وما دبرها على الحدت وبشرتها وصورتها على الزمان فيكون جزئها والاعجز معناها فتقول المعنى من التركيب ان يكون هذا اجزا من شئ مسمى بمجموعة من اللفظ وهي الفاظ او حروف والهيئة مع المادة ليست بهذا المشابهة فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعنى من اللفظ الثبوت لا دخل له في الاحتراز الا انه حسن لانه الكلمة لا يكون الا كذلك ففقيه مزيد ايضا وجعلت اقبال الاداة فلا يشترط في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واقا بالكلمة فلا يشترط من الكلام وهو المخرج كانها ما دلت على الزمان وهو متحد ومنصهر بكم المحاط بغير معناها واقا بالاسم فلا تله اعلى مرتبة من سائر الالفاظ فيكون مشتملا على معنى الاسم وهو العلق قال وح اقا ان يكون معناها الى اقول هذا الشارة للتقسيم الاسم بالفيلس

بأنه في حصوله في
الممكن لكونه علة لغيره ما لا
يحتاج إلى حصوله في
المتن

واثبت وأقوى منه في الممكن والتشكيك بالتقدم
والتأخر وهو أن يكون حصول معناه في بعض
مقدما على حصوله في بعض كالوجود أيضا فأن
حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن والتشكيك
بالشدة والضعف وهو أن يكون حصول معناه في
بعضها أشد من البعض كالوجود أيضا فأنه في
الواجب أشد من الممكن لأن آثار الوجود والواجب
الوجود وكثير كما أن الإشباح وهو تعريق البصر
في بياض الشئ أكثر مما هو في بياض العاج وإنما
سمي تشكيكا لأن أفراد مشتركة فاصل المعنى وتختلف
بأحد الوجوه الثلاثة فالناظر البصران نظر الوجهين
الاشتراكيين في أنه متواطئ لتوافق أفراد فيه إن
نظر الوجهين لاختلاف وجهيهما مشتركة فلهذا
كانه لفظ لمعان كالعين فالناظر فيه بتشكيك
هل هو متواطئ أم مشترك فلهذا سمي بهذا الاسم
وإن كان الثاني أي وإن كان المعنى كثيرا **فاما أن**
يتخلل بين تلك المعاني نقل بان موضوع المعنى
أولاً ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعنى آخر
لمناسبة بينهما أوله يتخلل لنقل فان لم يتخلل النقل

المقصود من
الوجود الذي
هو كذا في
المتن

فإن لم لوحظ ذلك المعنى
من غير أن يكون ذلك المعنى
الواضح الأول للملاحظ
ليدرك أن الأول هو من
تلك المنطقة الظاهرة
ولا أصل لها فأنه
يكون مع
فإن الواجب الوجود علة
كل شيء موجودات والعلة
الخاصة متقدمة على حصول
فعلها بالاعتقاد والذكر
الكل في ذلك الغرض والذكر
على جميع الأشياء أو متقدمة
عليها قبل حصولها في الغير
والذي يبين ذلك حصول
الوجود قبل حصوله في

النقل بل كان وضع تلك المعاني على التورية أي
كما يكون موضوعها لهذا المعنى يكون موضوعها
المعنى من غير نظر إلى المعنى الأول فهو مشترك لا
بين تلك المعاني كالعين فأنها موضوعة للباصر والماء
والذهب على السواء فان تخلل بين تلك المعاني نقل
فإنما إن يشترك استعمال المعنى الأول أو لا فان ترك
يبقى اللفظ منقولاً لنقل من المعنى الأول والتناقل
أما الشرح فيكون منقولاً لشرعاً كالصلوة والقبول
فأنها في الأصل للذة عاء ومطلق الامساك ثم نقلها
إلى الأركان الخصوصية والامساك الخصوص
مع التنية **وأما غير الشرح** وهو أن العرف العام
فهو المنقول العرفي كالكتابة فأنها في أصل اللفظ لكل
ما يدب على الأرض ثم نقله العرف العام إلى الذات
القوائم الأربع من الخيل والبغال والحمير والبغال
والعروف الخاص ويسمى منقولاً اصطلاحياً
كاصطلاح الخاء والنظر **أما اصطلاح الخاء**
فكالفعل فأنه كان موضوعاً لما صدر عن الفاعل
كالأكول والضرب ثم نقل النحر إلى كمة دللت على
معنى في نفس مقترن بأحد الأربعة الثلاثة **وأما**

من هذه
قال من غير نقل
فيكون
الوضع
زمان واحد
بغيره

أي الامساك الذي الأول
النهار والموجود

المناسبة بينهما كناية جارية

فإن العرف الخاص وما
يترتب عليه والتشريع وإن
كان داخل فيه إلا أنه أخرج
من شرفه

قال لا يصح من الفاعل
في الصرح فعل بالفتح
نحوه والكسر كذا
فإنه في الأصل كذا
نحو الفاعل استعمال
فإنه في الأصل كذا
نحو الفاعل استعمال
فإنه في الأصل كذا

لا يكون له معنى ولا حرفان كانا متوافقين فهو مترادف
 له واللفظان مترادفان اخذ من الترادف الذي هو
 ركوب احد حلق آخر كون المعنى مركوب واللفظان ركبا
 عليه فيكون مترادفين كاللث والاسد وان كانا مختلفين
 فهو متبادل واللفظان متباينان لان المباينة المفارقة ومتى
 اختلف المعنى لم يكن المركوب واحد يتحقق المفارقة بين
 اللفظين للتفرقة بين المركوبين كالانسان والفرس ومن الناس
 من ظن ان مثل التا طلق والقصع ومثل السيف والصارم
 من الفاظ المترادفة لصدها جاذات واحدة وهو قاسد
 لان الترادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات فغير
 الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس
 قال واقفا المركب فهو اتحاد تام وهو الذي يصح السكوت
 عليه اقرون لما فرغ من المفردات واقسامها شاع في المركب
 فهو اتحاد تام واقفا غير تام لانه ان يصح السكوت عليه
 او بعيد المحاطب فائدة تامة ولا يكون مستعملا للفظ
 آخر ينطأ المحاطب كما اذا قيل زيد فبقية المحاطب منتظرا
 لان يقال قائم وقاعا فاعلمنا بخلاف ما اذا قيل زيد قائم
 ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت عليه فهو
 المركب التام والافوه المركب الناقص وغير التام والمركب
 الناقص هو الذي لا يكون له معنى ولا حرفان كانا متوافقين فهو مترادف

اصطلاح لفظا فكل الدوران فانه فاصل الموضوع
 للمركب في السكوت ثم نقل والترتب الاثر على الاصطلاح
 العتبة وان لم يترك معناه الاول وهو المنقول
 عنه بل يستعمل فيه ايضا بمعنى حقيقة ان يستعمل
 في الاول وهو المنقول عنه ويجاز ان يستعمل في الثاني
 وهو المنقول اليها كالسيد فاقته وضع اول اللفظين
 الفترس ثم نقل الى الرجل الشجاع لعلافه بينهما
 وهو الشجاع فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة
 وفي الثاني بطريق المجاز اما الحقيقة فلا تهاجم حق
 فلان الامر اى يستعمل من حقيقة اذ كنت في عالمي
 فاذا كان اللفظ مستعملا في موضوعه الاصطلاح في
 مثبت وفي مقامه معلوم الدلالة واقفا المجاز فلا تارة
 من جاز الشئ يجوز ان تعده واذا استعمل اللفظ
 في المعنى المجزى فقد جاز مكانه الاول وموضوعه
 الاصطلاح قال وكل لفظ الحق اقول ما مر من تقسيم
 اللفظ كان بالقباس النفسه وبالقباس النفس معناه
 هذا التقسيم بالقباس في غيرهما من الالفاظ فان
 اللفظ اذا استنباه اللفظ اخر فلا يتخلو اتقان يتوافقا في
 المعنى اى يكون معناه واحد او مختلفا في المعنى اى يكون

كان بغيره او لا
 قال فانه للمركب
 للمركب هو الذي
 لا يكون له معنى
 ولا حرفان كانا
 متوافقين فهو مترادف

فعل هذا يكون للمجاز
 مصدر امينا واستعمل
 بمعنى اسم الفاعل ثم نقل
 اللفظ المذكور وقد توجه
 بالمتكلم جاز في هذا اللفظ
 عن معناه الاصطلاح في المعنى آخر
 فهو محل الجواز كالمركب

لا يكون له معنى ولا حرفان كانا متوافقين فهو مترادف

لا يكون له معنى ولا حرفان كانا متوافقين فهو مترادف

لا يكون له معنى ولا حرفان كانا متوافقين فهو مترادف

لا يكون له معنى ولا حرفان كانا متوافقين فهو مترادف

لا يكون له معنى ولا حرفان كانا متوافقين فهو مترادف

لا يكون له معنى ولا حرفان كانا متوافقين فهو مترادف

لا يكون له معنى ولا حرفان كانا متوافقين فهو مترادف

أصله في تقديره ان يكون الامة بالاول
لان الشيء لا يحتمل نفسه لان الشيء
لا يكون كذا ولا كذا في نفسه
فان كان الشيء كذا في نفسه
فان كان الشيء كذا في نفسه
فان كان الشيء كذا في نفسه

والركب الثاني ان يحتمل الصدق والكذب وهو الخبر
اولا يحتمل وهو انشاء فان قيل الخبر ان يكون مطابقا
لواقع اول فان كان مطابقا لواقع لم يحتمل كذب وان
لم يكن مطابقا لواقع لم يحتمل الصدق فلا خبر داخل في
الحديث فقد يجاب عنه بان المراد بالواقع والاصله والواقع
بمعنى ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق او الكذب فكل خبر
كاذب يحتمل كذب فجميع الاخبار داخل في الحديث وهذه
غير مرضية لان الاحتمال لا معنى له بل يجب اقايقال ما
صدق او اما كذب ولحق في الجواب ان المراد احتمال الصدق
وكذب بمجرد النظر المفهومه ولا شك ان قولنا السماء
فوقنا اذ جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج
احتمال عند العقل الكذب وقولنا اجتماع التقيضين
موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه محصل
التقسيم ان المركب التام ان احتمال الصدق والكذب
بحسب مفهومه فهو الخبر والافهوا الانشاء وهو انما
ان يدل على طلب الفعل دلالة وضعية اول لا يدل فان
دلى على طلب الفعل دلالة وضعية فاما ان يقارن الاستعلاء
او يقارن التساوي او يقارن الموضوع فان قارن الاستعلاء
فهو امر وان قارن التساوي فهو التماس وان قارن

فقد كان الاحتمال مغاير للواقع
ولامقارن للفصل

وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه

فان قيل لو كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه

سواء كان الخبر الصدق او الكذب
فان كان الخبر الصدق او الكذب
فان كان الخبر الصدق او الكذب
فان كان الخبر الصدق او الكذب
فان كان الخبر الصدق او الكذب

قارن الموضوع فهو سؤال ودعاء وانما قيد الدلالة
بالوضع اخرا فان الاخبار الدلالة على طلب الفعل فان
قولنا كتب عليك الصلوة او اطلب منك الفعل دل على طلب
الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب بل لاخبار بطلب وان لم
يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه ينبذ على ما في ضمير المتكلم
ويستدرك في التنبيه والتنبيه في الضمير والتدبير ولا حدان يقول
الاستفهام والنسبة خارجان عن القسم اما الاستفهام
فلا بد ان يليق جعله من التنبيه لانه استعلام على ما
في ضمير المتكلم لا لتنبيه على ما في ضمير المتكلم وانما التنبيه فلهذا
دخل تحت الامر لانه دل على طلب الترتيب لطلب الفعل
لكن المصادف الاستفهام تحت التنبيه ولم يعبء بالنسبة
الاعقوبة والنسبة تحت الامر بناء على ان الترتيب هو كذا النفس
لا لعدم الفعل مما من شأنه ان يكون فاعلا ولو ادركنا
ابنه في القسم قلنا الانشاء وانما لا يدل على طلب
شيء بالوضع وهو التنبيه او يدل ولا يجوز ان يكون
المطلوب الفهم وهو الاستفهام او غيره فهو ان يكون
مع الاستعلاء وهو الامر ان كان المطلوب الفعل والتنبيه
كان المطلوب الترتيب اعدم الفعل ويكون مع التساوي
وهو الاتساق او يكون مع الموضوع وهو السؤال وانما

فان قيل لو كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه

فان كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه
فان كان الخبر كذا في نفسه

وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه

وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه
وهو ان يعد الطلب انفسه

منه في العقل

فقال المصنف انما هو
المعبر عن بالاشياء
وغيره عليه

المركب غير لازم فاما ان يكون الجزء الثاني منه قبل الاول
هو التقيد بالحيثواني الناطق او لا يكون وهو غير التقيد
كالمركب من اسم واداة او فعلا واداة قال الفصل الثاني
في المعاني المشبهة اقول المعاني وهي الصور الذهنية
من حيث انها وضع بالاشياء لا لقاط فان عبر عنها بالفاظ
مفردة فهي المعاني المفردة والا فالركبة والكمية هي مركبة

في الصورة المصادفة
العقل من حيث يحصل
بالفكرانية يحصل
انها تحصل من العقل
العملية مضمونة

انما هو في المعاني المفردة فكما تعرف وكل مفهوم وهو
الحاصل في الفعل اما جزئي واما كلي لان امان ان يكون نفس
تصوره او من حيث انه مفهوم ما يعبر عن وقوع الشئ
فيه او من الشئ الذي بين كثيرين وصدق عليه ولا يكون
فان منع لف تصور عن الشئ فيكون جزئيا كالمعاني
فان التبرؤية اذا حصل مفهومها عند العقل منع العقل

والجزئية تارة في الاول متعود
الاخرى في الخارج والذهني
متعود في الاشياء والاشياء
الذهنية متعود في الاشياء
والاشياء لا وجود لها
فانها لا وجود لها

بمجرد تصور عن صدق على امر متعدي وقوان لم
يمنع الشئ من حيث انه مفهوم وهو الكلي لا لشيء
فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع عن صدق على
كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس تصور معناه
وهو سبوا الا كان للمعنى معنى وانما قيد بالتصور
لان من الكليات ما يمنع الشئ بالنظر الى الخارج كواجب
الوجود فان الشئ منعته بالدليل الخارج لكن اذا

فان منع لف تصور عن الشئ فيكون جزئيا كالمعاني
فان التبرؤية اذا حصل مفهومها عند العقل منع العقل

فان منع لف تصور عن الشئ فيكون جزئيا كالمعاني
فان التبرؤية اذا حصل مفهومها عند العقل منع العقل

فان منع لف تصور عن الشئ فيكون جزئيا كالمعاني
فان التبرؤية اذا حصل مفهومها عند العقل منع العقل

عليه بمجرد

كليات
الذهنية

واصحاب الوجود

اذا جرد العقل للنظر لم يفهمه لم يمنع من صدق على
كثيرين فان مجرد تصور لو كان مانعا من الشئ
لم يفهم في اثبات الواحدانية الدليل وكما كتبت الفرضية
متفلا لا لشيء والامكان والوجود فانها يمنع ان يصدق
على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر الى مجرد تصور
من ههنا يعلم ان افراد الكلي لا يجب ان يكون صادقا عليها
بل من افرد ما يمنع ان يصدق عليه او لم يمنع العقل
عن صدق تصور ولو لم يعبر بالتصور في تعريف الكلي
والجزئي لدخل تلك الكليات في تعريف الجزئي فلا يكون
مانعا وخروجت عن تعريف الكلي فلا يكون جامعا
وبين التسمية بالجزئي والكلي ان الكلي جزء للجزئي
عكس لا انسان فانه جزء له بدو وكما حيوان فانه جزء له
وليسم فانه جزء للحيوان فيكون الجزئي كالكليات في اشياء
يكون بالنسبة للجزئي فيكون ذلك الشئ منسوبا الى الكل
والمنسوب الى الكل كجزء للجزئية الشئ انما هي النسبة
الكلي فيكون منسوبا الى الجزء والمنسوب الى الجزء جزئي
انعلم ان الكليات والجزئية انما يعتبران في المعاني بالذات
واقا الفاظ فقد يسمى كل جزء جزئية بالعرض نسبة للكل
باسم المدلول قال والكلي اثنان يكون تمام ماهية

فان منع لف تصور عن الشئ فيكون جزئيا كالمعاني
فان التبرؤية اذا حصل مفهومها عند العقل منع العقل

فان منع لف تصور عن الشئ فيكون جزئيا كالمعاني
فان التبرؤية اذا حصل مفهومها عند العقل منع العقل

هذا هو المقادير الاولى
 في معرفة كيفية انساب المجرولات

في معرفة كيفية انساب المجرولات

ما تحت من الجزئيات اقول انك قد عرفت ان الغرض
 وضع هذه المقالة معرفة كيفية انساب المجرولات
 التصورية وهي لا تكتسب بالجزئية بل تبحث عنها في
 العلوم لتغيرها وعدم انضباطها فلهذا صارت نظر
 المنطقي مقصورا على بيان الكليات وضبط انسابها فالكلي
 او انساب ما تحت من الجزئيات فاما ان يكون نفس ماهية
 او داخل فيها او خارجا عنها والداخل يسمى تباين
 الخارج يسمى تباين يقال لذات كماله ما ليس بخارج والاقل
 ان الكلي الذي يكون نفس ماهية ما تحت من الجزئيات
 هو النوع كالانسان فانه نفس ماهية زيد وعمر ووكبر
 غيرهما من جزئياته وهي لا تزيد على الانسب الا بغير انضباط
 مستخصصة خارجة عنه بها يمتاز شخص اخر من شخص
 ثم النوع لا يخلو اما ان يكون متعدد الاشخاص في الخارج
 او لا يكون فان كان متعدد الاشخاص فهو المقول في جواب
 ما هو بحسب الشكوك والمخصوصية مع ان السؤال عن
 الشيء انما يطلب تمام ماهية وحقيقة فان كان السؤال
 عن الشيء واحدا كان طالبا لتمام ماهية المختصة به
 وان جمع بين الشئين او اشياء في السؤال كان طالبا
 لتمام ماهية ما وتامة ماهية الاشياء انما يكون بتمام

فان افترضنا من الجمل ان افترضنا
 انما هو من افترضنا ان افترضنا
 انما هو من افترضنا ان افترضنا

في العلوم الكلية على ما
 اشار اليه المنطقي

في معرفة كيفية انساب المجرولات

في معرفة كيفية انساب المجرولات
 في معرفة كيفية انساب المجرولات
 في معرفة كيفية انساب المجرولات

في معرفة كيفية انساب المجرولات

الغير

بتمام ماهية المشتركة بينهما ولما كان متعدد الاشخاص
 كالانسان مثلا يكون هو تمام ماهية كل واحد من افراد
 فاذا سئل عن زيد مثلا بما هو كان المقول في جواب
 الانسب لانه تمام ماهية المختصة به وان يسئل عن
 زيد وعمر وبما هما كان المقول في جواب الانسب ايضا لانه
 كما ان ماهية مشتركة بينهما فلا بد ان يكون مقولا في
 جواب ما هو بحسب الخصوصية والشكوك معا وان لم يكن
 متعدد الاشخاص بل بصورة واحدة وشخص واحد للشكوك
 كان مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المختصة لانه
 السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الا تمام ماهية
 المختصة به ولا افراد اخرى في الخارج حتى يجمع بين وبين
 ذلك الشخص في السؤال حتى يكون تمام ماهية المشتركة
 واذا عرفت ان النوع اذا تعدد اشخاصه في الخارج كان
 مقولا على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو وان
 لم يتعد ذلك مقولا على واحد في جواب ما هو فبان ان كلي
 مقول على واحد او على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب
 ما هو فالكلي جنس وقولنا مقول على واحد ليدخل في الحد
 النوع المتعدد الاشخاص وقولنا على كثيرين ليدخل في حد
 النوع المتعدد الاشخاص وقولنا متفقين بالحقايق يخرج

في معرفة كيفية انساب المجرولات
 في معرفة كيفية انساب المجرولات
 في معرفة كيفية انساب المجرولات

الجنس فانه معقول على كثيرين مستغنيين بالحقايق وقولنا
 في جواب ما هو يخرج الغلبة الباقية اعني الفصل الخامس
 والعرض العام لانها لا يقال في جواب ما هو هناك
 نظروا ان احد الامرين لازم وهو ما استحال التعريف
 على امر مستدرك وامان لا يكون التعريف جامعا لان
 المراد بالكثيرين ان كان مطلقا رسوا كانوا موجودين
 في الخارج اوله يكونوا يلزم ان يكون قوله المقول على واحد
 زائد احشوا لان النوع الغير المتعدد الاستحاضة في
 الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن وان
 كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن
 التعريف لانواع التي لا وجود لها في الخارج اصلا
 كالاعتناء فلا يكون جامعا وتصلب ان يتخذ في
 من التعريف قوله على واحد بل لفظ الكلي ايضا فان
 المقول على كثيرين يعني عنه ويقال للنوع هو المقول
 على كثيرين مستغنيين بالحقيقة في جواب ما هو وحيث
 يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو محسب ما هو محسب الخارج
 المشتركة والخصوصية معا والمصلح اعتبار النوع في قوله في
 جواب ما هو محسب الخارج قسمه الى ما يقال بحسب الشوكة
 والخصوصية معا وما يقال بحسب الخصوصية المحصورة

كل جزء

المحصنة وهو خروج عن هذا الفن من وجهين اما
 اولهما فلان نظره الفن عام يشتمل لمواد كثيرا فالتخصيص
 بالنوع الخارج ينافي ذلك وامان انما فان المقول في
 جواب ما هو محسب الخصوصية المحصورة عندهم هو المحد
 بالنسبة للمحدد وقد جعل من اقسام النوع وهو
 فاسد قال وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك
 الاخر اقوى الكلي الذي هو جزء للماهية مختصر
 في جنس الماهية وفصلها لانه انما يكون تمام الجزء المشترك
 بين الماهية وبين نوع آخر ولا يكون والمراد بتمام الجزء
 المشترك الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء
 مشترك بينهما اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك
 خارجا عنه بل كجزء مشترك بينهما امان ان يكون نفس
 ذلك الجزء اوجزه منه كالحصاة فان تمام الجزء المشترك
 بين الاثنين والفرس اذ لا جزء مشترك بينهما الا وهو
 نفس الحيوان اوجزه منه كالجوهر والجسم الذي والحسب
 والمحرك بالارادة وكل منهما وان كان مشترك بين
 الانسان والفرس الا انه ليس تمام المشترك بينهما بل
 بعضه وانما يكون تمام المشترك هو الحيوان المشترك
 على الكل وانما يقال المراد بتمام المشترك بجميع الاجزاء

وكذلك انما لا يقال
 يكونا نظرا لان المقول
 المعنى قد يحسن هذا القول
 في الجزء المشترك كما وان كان
 المشترك بكونه مشترك في
 مشترك في بعضه لا وصف
 مشترك فيكون استغناء عن
 قول لفظ الجواب ليس بما حقيقة
 انما هو انما هو واحد لا يوجد
 مشترك في كل واحد من
 الاجزاء لا يوجد الا في
 كليهما ثم لا بد ان يكون
 احدهما في الاول
 في الثاني

استغناء عن
 مشترك في كل واحد من
 الاجزاء لا يوجد الا في
 كليهما ثم لا بد ان يكون
 احدهما في الاول
 في الثاني

المشتركة بينهما كما لو افادته مجموع الجوهر والجسيم الثاني
 والنجاسات المتحركة بالاداء في اجزاء المشتركة بين الانسان
 والفرس وهو مستقص بالاجناس المستطرفة فعبارة السيد
 وهذا الكلام وقع في الدين فليرجع اليها كتأنيده فقول جزء الماهية
 ان كان تمام المشترك بين الماهية نوع اخر فهو الجنس والاقرب
 الفصل الثاني الاول فالاول جزء الماهية اذ كان تمام الجزء المشترك
 بينهما وبين نوع اخر يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشريعة
 المختصة لانه اذا سئل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب
 تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء واذا سئل
 الماهية بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لان يكون مقولا
 في الجواب لان المطلوب تمام الماهية المختصة بالجزء لا يكون
 تمام الماهية المختصة اذ هو ما يتوحد شيئا عنه وذلك
 عنه وعن غيره فذلك الجزء انما يكون مقولا في جواب ما هو
 بحسب الشريعة فقط ولا يعني بالجنس الا هذه كالحق اذ افادته
 كمال الجزء المشترك بين الانسان ونوع اخر كالفرس مثلا
 حتى اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كالجواب الجواب
 وان افرد الانسان بالسؤال لم يصلح للجواب لان تمام الماهية
 الجوانب والناطع لا الجوانب فقط وسموه بانه كالمقول
 على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو فلفظ

فانما هو الماهية
 بالسؤال

جزء الماهية
 هو الجنس
 هو الماهية
 هو الجنس
 هو الماهية

في غير الشرح

فلفظ الكل مستدرك والمقول على كثيرين جنس
 ويخرج بالكثيرين الجزئية لانه مقول على واحد فيقال
 هذا زيد ويقولنا مختلفين بالحقايق يخرج النوع لانه
 مقول على كثيرين متفقين بالحقايق ويجواب ما هو يخرج
 الكلية الباقية قال وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية
 وعن بعض ما يشاركها فيه اقول القوم قد رتبوا
 الكليات حتى يتبرأ لهم التمثيل بها تسهلا على المتعلم
 المبتدئ فوضعو الانسان ثم الحيوان ثم الجسم الثاني ثم الجسم
 المطلق ثم الجوهر لانها نوع كما عرفت والحيوان جنس لانه
 تمام ماهية المشتركة بين الانسان والفرس وكذلك الجسم الثاني
 للانسان لانه كمال جزء المشترك بين الانسان والنباتات حتى
 اذا سئل عنها بما هما كان الجواب بالجسم الثاني وكذلك
 المطلق جنس لانه تمام الجزء المشترك بينهما وبين المجرى
 وكذلك الجواهر جنس لانه تمام الماهية المشتركة بينهما
 بين العقل فقد ظهر انه يجوز ان يكون الماهية واحدة اجناس
 مختلفة بعضها فوقها اذا انشقت هذه على صحيفة الخاطر
 فنقول الجنس ناقص او بعيد لانه ان كان الجواب عن
 الماهية وعن بعض مشاركا فيها فهو الفرع ليس كالحق وان
 في ذلك الجنس عن الجواب عنها وعن جميع مشاركا فيها

والخصيص بالحقايق قوله
 مختلفين بالحقايق النوع
 ليس بجواب لان قوله مختلفين
 بالحقايق يخرج فصل النوع
 وخاصة لانه كمال الجنس مشتركين
 بالحقايق

فنرى القريب كالحيوان فإنه جواب عن السؤالين ^{الانسان والفرس}
 وهو المطلوب عن جميع الأنواع المشاركة ^{للاشياء} والحيوانية
 وإن كان الحيوان عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك
 الجنس غير المطلوب عنها وعن البعض الآخر فهو البعيد كالحجم
 الثاني فإن النباتات والحيوانات ^{والبشر} تشترك في النسبة وهو
 الجواب عنه وعن المشاركة النباتية ^{والحيوانية} لا المشاركة الحيوانية
 بل الجواب عنه وعن المشاركة الحيوانية الحيوانية ويكون هناك
 جوابان إن كان الجنس بعيدا بمرتبة كالجسم إلى النسبة إلى
 الانساق الحيوانية جواب وهو جواب آخر ثلثة اجوبة إن
 كان بعيدا بمرتبتين كالجسم إلى القياس إلى الانساق الحيوانية
 والجسم إلى جوابان وهو جواب ثالث وأربعة اجوبة إن كان
 بعيدا بثلاث مراتب كالجسم إلى الحيوان والجسم الثاني والجسم
 اجوبة ثلثة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس كلما يزيد
 البعد يزيد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زاد على
 عدد مراتب البعد بولحد لأن الجنس القريب جواب كل مرتبة
 من البعيد جواب آخر قال وإن لم يكن تمام الجزء المشترك
 بينهما وبين نوع آخر أو كل هذا بين الشيء الثاني من
 الترتيد وهو أن جزء الماهية إن لم يكن تمام المشترك
 بينهما وبين نوع قايكون فصلا وذلك لأن أحد الأمرين

الأمرين لا يتم على ذلك التقدير وهو أن ذلك الجزء إتيان لا
 يكون مشتركاً أصلاً بين الماهية ونوع آخر ويكون بعضها
 من غير المشترك مساوياً له وإما أن يكون فصلاً أصلاً
 لنوع أحد الأمرين فلو أن ذلك الجزء إن لم يكن تمام المشترك
 فإما أن لا يكون مشتركاً ولا يكون تمام المشترك بل بعضه وذلك
 البعض إما أن يكون نسبياً لتمام المشترك أو احصى فيه أو لم
 منه أو مساوياً له لا جاز أن يكون مساوياً له لأن الكلام في الاجزاء
 المحمولة من المحال يكون المحمول على الشيء مساوياً له ولا احصى
 لوجود الأعم بدون الاحصاء فيلزم وجود الكل بدون جزء
 فإنه محال ولا اعتد لأن بعض تمام المشترك لكان مجموعاً
 في نوع آخر بين الماهية وبين نوع آخر لو كان اعتم من تمام
 المشترك لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك ^{أو جاز}
 لمعنى العموم فيكون مشتركاً بين الماهية وبين ذلك النوع الذي
 هو باذ تمام المشترك لوجود فيه فإما أن يكون تمام المشترك
 بينهما وهو محال لأن المقدّر أن الجزء ليس تمام المشترك ^{أو جاز}
 الماهية ونوع قاي من الأنواع وإتيان لا يكون تمام المشترك
 بل بعضها منه فيكون الماهية تمام المشترك أحد جهات تمام
 المشترك بين الماهية والنوع الذي باذاتها والثاني تمام المشترك
 بينهما وبين نوع الثاني الذي باذاتها ^{أو جاز} والمشارك الأول وج

لو كان بعض تمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني اعم منه
 لكان موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون
 مشتركين للماهية وذلك النوع الثالث الذي بازاو تمام
 المشترك وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فيحصل تمام
 المشترك ثالثا وهو ^{الاشياء} مشتركان اذ يوجد تمام المشتركات
 في غير النهاية او يتبين لبعض تمام المشترك مساو له والاقول
 محال والاشياء للماهية من اجزاء غير متناهية فقولنا لا
 ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتيب امور غير متناهية
 ولم يلزم من الدليل ترتيب اجزاء الماهية وانما يلزم ذلك
 ان لو كان تمام المشترك الثاني جزءا من تمام المشترك الاول
 هو غير لازم ولعله اراد بالتسلسل وجود امور غير متناهية
 في الماهية لكنه خلاف المتعارف واذا بطلت اقسام الثلاثة تعين
 ان يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو الامر الثاني واقعا
 ان الجزء فصل على تقدير كونه واحدا من الامور فلا تارة ان لم يكن
 مشتركا اصلا يكون مختصا بها فيكون مميزا للماهية عن
 غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساويا له يكون فصل
 بتمام المشترك لاختصاصه به وتمام المشترك جنس فيكون
 فصل جنس فيكون فصلا للماهية لانه لما بين الجنس جميع
 اعيان وجميع اعيان الجنس بعض اعيان الماهية فيكون مميزا

الجزء من المشترك

في الماهية

الجنس

مميزا للماهية عن بعض اعيانها ولا تعني بالفصل لا سيما
 لماهية في الجملة والوجه الثاني فيقول وكيف كان مميزا للماهية
 الحساسة يمكن الجز مشترك اصلا او يكون بعضا من تمام
 المشترك مساويا له فهو مميز للماهية عن مشاركتها
 في جنس او وجود فيكون فصلا للماهية وانما في الجنس
 او وجود لان اللازم من الدليل ليس لان الجزء اذ لم
 يكن تمام المشترك يكون مميزا في الجملة وهو الفصل واقعا
 انه يكون مميزا عن المشاركة الجنسية حتى اذا كان للماهية
 فصل وجب ان يكون لها جنس فلا فالماهية ان كان لها
 جنس كان فصلها مميزا لها عن المشاركة الجنسية و
 ان لم يكن لها جنس فلا اقل من ان يكون لها مشاركات
 في الوجود والشبكية وحيث يكون فصلها مميزا لها عن مشاركتها
 اختصاص الدليل بخلاف النسبة بان يقال بعض تمام المشترك
 ان لم يكن مشتركين بين تمام المشترك وبين نوع آخر يكون مختصا
 بتمام المشترك فيكون فصلا له فيكون فصلا للماهية وان
 كان مشتركين بينهما لم يكن تمام المشترك بين الماهية وذلك
 النوع فيكون بعضا من تمام المشترك بينهما وهكذا لا يقال
 ان حصر جزء الماهية في الجنس والفصل باطل لان الجوهر
 الناطق والجوهر الحساس فلا جزء وماهية الا تسمع انه

فان كان الفصل لا يخص
 الجوهر في الجنس كما هو
 فلا يرد ان الجوهر انما هو
 من اعيان الماهية لا من اعيان
 الانسان مع ان الجنس الماهية
 لها مع المشاركة في الجنس
 واقعا فيفيد الفصل بالجنس
 والجنس في تفهيد الاول
 عليه والحد لا يقع الا بالجنس
 معلوما

قال ولا يكون الفصل بالاشتراك
في هذا الطريق او هذا الطريق
فلا يكون الفصل بالاشتراك

ليس بجنس ولا فصل لانا نقول للكلام في اجزاء المفردة
لا يصدق الا جزاء وهذا ما وعدنا في صدر البحث قال
والمشهور بان كل شيء على شيء في جواب اى شيء هو في جواب
اقول ^{والفصل} الفصل بالاشياء على شيء في جواب
اى شيء هو في جوهه كذا ناطق والمساسر فانه او اسئل
عن الانسنة او عن زيد باى شيء هو في جوهه فالجواب
عنه انه ناطق او سائر لان السؤال باى شيء هو
انما يطلب ما يميز اى في الجملة فكما يميز في الجملة
ويصلح الجواب ثم ان طلب المميز للجوهه يكون الجواب الفصل
وان طلب المميز العرضي يكون الجواب بالخاصة فالجواب في كل
سائر الكليات ويقولنا نجل على اى شيء في جواب اى شيء هو
بجنس النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس يقالان
في جواب ما هو لا في جواب اى شيء هو والعرض العام
لا يقال في الجواب اصلا ويقولنا في جوهه يخرج الى الصفة
لانها وان كانت مميزة للشيء لكن لا في جوهه وفاته
فان قلت السائل باى شيء هو ان طلب مميز لشيء عن
جميع الاعيان وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع
الاعيان او عن بعضها فالجنس يميز لشيء عن بعضها
فيجب ان يكون صالحا للجواب فلا يخرج عن الحد فتقول لا
لنوع هذا الفصل

قال واما ان كان الفصل بالاشتراك
في هذا الطريق او هذا الطريق
فلا يكون الفصل بالاشتراك

في انما يميز لادى لا يميز لشيء
مميز لادى لا يميز لشيء
بانه لا يميز لادى لا يميز لشيء

لا يكون مثل الجنس في فصل
لانسنة لانهم لا يميزون عن
جميع الاعيان صريح

لا يكتفى في جواب اى شيء هو في جوهه بالقبيل في الجملة بل لا بد
معه من ان لا يكون تمام المشترك بين اى شيء ونوع اخر فليجس
خارج عن التعريف ولما كان محصلا ان الفصل على اى لا يكون
مقبولا في جواب ما هو ويكون مميز في الجملة فلو فرضنا ما هيبة
تركيب من امرين متساويين او امور متساوية كما هيبة الجنس
العالى والفصل لا خبر كان كل منهما فصلا لهما لانه يميزها
تتميز اجوهه في علمه ان قد ما المتطابقين زعموا ان كل
ما هيبة لهما فصل وجب ان يكون لهما جنس حتى ان الشيخ ومن
شبههم في التقيد وحده الفصل بان كل مقول على اى في جواب
اى شيء هو في جوهه ومن جنسه اذا لم يعد لهما على
ذلك سنة المص على صفة بالمشاركة والعجوة اولا او بارك
هذا الاحتمال ثانيا قال والفصل المميز للنوع عن مشاركة
والجنس اقول الفصل كما يميز عن المشاركة الجنس او عن
المشاركة الوجودى فان كان مميزا عن المشاركة الجنس فهو
اقترب او بعيد لانه ان يميز عن مشاركة كنهه والجنس يقترب
فهو فصل قريب كذا ناطق لا بد ان يميزه عن مشاركة كنهه
في الجواب وان يميز عن مشاركة كنهه في الجواب وان يميز عن
مشاركة كنهه والجنس بعيد فهو فصل بعيد كالجنس لا يتساوى
فانه يميز عن مشاركة كنهه في الجسم التام وانما اعتبر

قال ولا يكون الفصل بالاشتراك
في هذا الطريق او هذا الطريق
فلا يكون الفصل بالاشتراك

قال ولا يكون الفصل بالاشتراك
في هذا الطريق او هذا الطريق
فلا يكون الفصل بالاشتراك

قال ولا يكون الفصل بالاشتراك
في هذا الطريق او هذا الطريق
فلا يكون الفصل بالاشتراك

قال ولا يكون الفصل بالاشتراك
في هذا الطريق او هذا الطريق
فلا يكون الفصل بالاشتراك

قال ولا يكون الفصل بالاشتراك
في هذا الطريق او هذا الطريق
فلا يكون الفصل بالاشتراك

قال ولا يكون الفصل بالاشتراك
في هذا الطريق او هذا الطريق
فلا يكون الفصل بالاشتراك

قال في الفصل المميز في الجنس لان الفصل المميز
 في الوجود ليس تحقيق الوجود بل هو من حيث على احتمال يتحقق
 وربما يمكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركب
 ماهية حقيقة من امرين متساويين فاقان لا يحتاج
 احدهما الى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج في
 بعض اجزاء الماهية على البعض في الماهية الحقيقية او
 يحتاج فانه احتياج كل منهما الى الآخر يلزم الدور
 الا يلزم الترجيع بل يرجح لانها ذاتيان متساويان
 فان احتياج احدهما الى الآخر ليس اولى من احتياج الآخر
 اليه او يقال لو تركب جنس على كماله هو مثلا من امرين
 متساويين فاحدهما ان كان عرضا لزم تقوم الجوهرية
 بالعرض وهو محال وان كان جوهر فاقان يكون الجوهر نفسه
 فيلزم ان يكون الكلي نفس جزئية فانه محال او داخل فيها وهو
 ايضا محال لامتناع تركيب الشيء من نفس وغيره او خارجة
 فبأن عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عرضا لنفس بل يكون
 العارض للحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بتمامه
 عارضا وانه محال فليست في هذا المقام فانه من مصادح
 الاوكيا واما الثالث فان امتنع انفكاك عن الماهية وهو
 لازم الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية

قال في الفصل المميز في الجنس لان الفصل المميز
 في الوجود ليس تحقيق الوجود بل هو من حيث على احتمال يتحقق
 وربما يمكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركب
 ماهية حقيقة من امرين متساويين فاقان لا يحتاج
 احدهما الى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج في
 بعض اجزاء الماهية على البعض في الماهية الحقيقية او
 يحتاج فانه احتياج كل منهما الى الآخر يلزم الدور
 الا يلزم الترجيع بل يرجح لانها ذاتيان متساويان
 فان احتياج احدهما الى الآخر ليس اولى من احتياج الآخر
 اليه او يقال لو تركب جنس على كماله هو مثلا من امرين
 متساويين فاحدهما ان كان عرضا لزم تقوم الجوهرية
 بالعرض وهو محال وان كان جوهر فاقان يكون الجوهر نفسه
 فيلزم ان يكون الكلي نفس جزئية فانه محال او داخل فيها وهو
 ايضا محال لامتناع تركيب الشيء من نفس وغيره او خارجة
 فبأن عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عرضا لنفس بل يكون
 العارض للحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بتمامه
 عارضا وانه محال فليست في هذا المقام فانه من مصادح
 الاوكيا واما الثالث فان امتنع انفكاك عن الماهية وهو
 لازم الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية

وفيه نظرا لزم الدور والاحتياج فيكون احدهما لا يحتاج الى الآخر

قال في الفصل المميز في الجنس لان الفصل المميز
 في الوجود ليس تحقيق الوجود بل هو من حيث على احتمال يتحقق
 وربما يمكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركب
 ماهية حقيقة من امرين متساويين فاقان لا يحتاج
 احدهما الى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج في
 بعض اجزاء الماهية على البعض في الماهية الحقيقية او
 يحتاج فانه احتياج كل منهما الى الآخر يلزم الدور
 الا يلزم الترجيع بل يرجح لانها ذاتيان متساويان
 فان احتياج احدهما الى الآخر ليس اولى من احتياج الآخر
 اليه او يقال لو تركب جنس على كماله هو مثلا من امرين
 متساويين فاحدهما ان كان عرضا لزم تقوم الجوهرية
 بالعرض وهو محال وان كان جوهر فاقان يكون الجوهر نفسه
 فيلزم ان يكون الكلي نفس جزئية فانه محال او داخل فيها وهو
 ايضا محال لامتناع تركيب الشيء من نفس وغيره او خارجة
 فبأن عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عرضا لنفس بل يكون
 العارض للحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بتمامه
 عارضا وانه محال فليست في هذا المقام فانه من مصادح
 الاوكيا واما الثالث فان امتنع انفكاك عن الماهية وهو
 لازم الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية

الماهية وهو اما ان يمنع انفكاك عن الماهية او يمكن انفكاك
 والاول هو لازم كالفردية الثالثة والثاني العرض المقارن
 كالكتابة للانسان واللازم اتصالا لزم الوجود كالسواد
 للجنس فانه لازم لوجوده وتشتبه الماهية
 الانسان ولو كان السواد لافلا الانسان كان كل
 انسان اسود وليس كذلك واما لازم الماهية كالزوجة
 للاربع فانه متى تحققت ماهية الاربع امتنع انفكاك
 الزوجية عنها لا يقال هذا القسم شيء في نفسه والغير
 لان لازم على ما عرفت ما يمنع انفكاك عن الماهية وقد
 قسمه الى اقسام لا يمنع انفكاك عن الماهية وهو لازم للوجود
 والما يمنع انفكاك عن الماهية وهو لازم للماهية لانا نقول
 لان لازم الوجود لا يمنع انفكاك عن الماهية غاية ما
 في الباب انه لا يمنع انفكاك عن الماهية من حيث هي
 لكن لا يلزم منه ان لا يمنع انفكاك عن الماهية في الجملة
 فانه ممتنع الانفكاك عن الماهية الموجودة وما يمنع
 انفكاك عن الماهية الموجودة فهو ممتنع انفكاك عن الماهية
 في الجملة فان ما يمنع انفكاك عن الماهية في الجملة امتنع
 انفكاك عن الماهية من حيث انها موجودة او ممتنع انفكاك
 عن الماهية من حيث هي والثاني لازم للماهية والاول

قال في الفصل المميز في الجنس لان الفصل المميز
 في الوجود ليس تحقيق الوجود بل هو من حيث على احتمال يتحقق
 وربما يمكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركب
 ماهية حقيقة من امرين متساويين فاقان لا يحتاج
 احدهما الى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج في
 بعض اجزاء الماهية على البعض في الماهية الحقيقية او
 يحتاج فانه احتياج كل منهما الى الآخر يلزم الدور
 الا يلزم الترجيع بل يرجح لانها ذاتيان متساويان
 فان احتياج احدهما الى الآخر ليس اولى من احتياج الآخر
 اليه او يقال لو تركب جنس على كماله هو مثلا من امرين
 متساويين فاحدهما ان كان عرضا لزم تقوم الجوهرية
 بالعرض وهو محال وان كان جوهر فاقان يكون الجوهر نفسه
 فيلزم ان يكون الكلي نفس جزئية فانه محال او داخل فيها وهو
 ايضا محال لامتناع تركيب الشيء من نفس وغيره او خارجة
 فبأن عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عرضا لنفس بل يكون
 العارض للحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بتمامه
 عارضا وانه محال فليست في هذا المقام فانه من مصادح
 الاوكيا واما الثالث فان امتنع انفكاك عن الماهية وهو
 لازم الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية

وفيه نظرا لزم الدور والاحتياج فيكون احدهما لا يحتاج الى الآخر

قال في الفصل المميز في الجنس لان الفصل المميز
 في الوجود ليس تحقيق الوجود بل هو من حيث على احتمال يتحقق
 وربما يمكن ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركب
 ماهية حقيقة من امرين متساويين فاقان لا يحتاج
 احدهما الى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج في
 بعض اجزاء الماهية على البعض في الماهية الحقيقية او
 يحتاج فانه احتياج كل منهما الى الآخر يلزم الدور
 الا يلزم الترجيع بل يرجح لانها ذاتيان متساويان
 فان احتياج احدهما الى الآخر ليس اولى من احتياج الآخر
 اليه او يقال لو تركب جنس على كماله هو مثلا من امرين
 متساويين فاحدهما ان كان عرضا لزم تقوم الجوهرية
 بالعرض وهو محال وان كان جوهر فاقان يكون الجوهر نفسه
 فيلزم ان يكون الكلي نفس جزئية فانه محال او داخل فيها وهو
 ايضا محال لامتناع تركيب الشيء من نفس وغيره او خارجة
 فبأن عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عرضا لنفس بل يكون
 العارض للحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بتمامه
 عارضا وانه محال فليست في هذا المقام فانه من مصادح
 الاوكيا واما الثالث فان امتنع انفكاك عن الماهية وهو
 لازم الثالث من اقسام الكلي ما يكون خارجا عن الماهية



العرض العا بانه كل قول على اقله حقيقة واحدة وبغيرها
 قولاً عرضياً فقولنا وبغيرها يخرج النوع والفصل والخاصة
 لانها لا يقال الا بحقيقة واحدة فقط ويقولنا قولاً عرضياً
 يخرج الجنس لان قوله ذاتي وانما كان هذه التعريفات ^{مستوفى}
 للكليات لجوز ان يكون لها ماهية واحدة تلك المفهومات
 هلزومات متساوية لها بحيث لم يتحقق ذلك اطلاق
 عليها لزم وهو معزل عن التحقيق لان الكليات امور
 اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضع اسمها وهاياتها
 وليس لها معنى غير تلك المفهومات فيكون هي حدودها على
 ان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها ^{تكون} حدوداً
 المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم في تمثيل كليات بالناطق
 والضايف والمشي لا بالنطق والضحك والمشي التي
 هي مباديها فائدة وهي ان الاعتبار في عمل الكليات على جزئيات
 حمل المواطة وهو حمل هو لا حمل الاشفاق وهو
 حمل هو ذو هو والنطق والضحك والمشي لا يصدق
 على افراد الانسان بالمواطة فلا يقال زيد نطق بل
 ذو نطق او ناطق واذا قد سمعت ما تلونا عليه ظهر
 لك ان الكليات منحصرة في خمسة نفع وجنس وفصل
 وخاصة وعرض عام لان الكليات ما ان يكون نفس ماهية

ماهية تحت من الجزئيات او اخلاد فيها او خارجها
 فان كان نفس ماهية ما تحت من الجزئيات فهو النوع و
 ان كان اخلاد فيها فاقان يكونان المشترك بين الماهية
 ونوع آخر وهو الجنس ولا يكون فهو الفصل وان كان
 خارجاً عنها فان احصى بحقيقة واحدة فهو الخاص
 الا فهو العرض العام واعلم ان المصنف الكلي الخارج
 عن الماهية الا للضرورة والمفارقة وفيه كلاً منهما الى
 الخاصة والعرض العام فيكون الخارج منفكاً الى اربعة
 اقسام فكون الاف الكليات سبعة على مقتضى تقسيمها
 خمسة فلا يصح قوله بعد ذلك فالكليات اذن خمسة
 الفصل الثالث قد عرفت في اول الفصل الثاني ان ما يحصل
 في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان له كين ما نعلم
 من لاشراك بين كثير من فهو الكلي وان كان ما نعلم من
 الاشتراك فهو الجزئي فمبدأ الكلية والجزئية انما هو
 الوجود العقلي وانما ان يكون الكلي متبع الوجود الخارج
 او ممكن الوجود فامر خارج عن مفهومه واليهذا
 اشار بقوله والكليات قد يكون متبع الوجود ^{الكل والجزئي} والخارج
 لانفس مفهومه المنفصل يعني ان امتناع وجود الكلي او
 امكان وجوده شيء لا يقتضيه نفس مفهوم الكلي بل اذا

٣٨

جود العقل لنظر الباري احتمل عدمه ان يكون متنع الوجود
 في الخارج او ممكن الوجود وفيه كمال في ذاته ^{والممكن} فاستبناه الى
 الوجود في الخارج اتم ان يكون متنع الوجود في الخارج او
 ممكن الوجود وفيه الاول كتركيب الباري عن اسم والصفات
 اتم ان يكون موجودا في الخارج او لا والثاني كالعنفاء و
 الاول اتم ان يكون متعدد الاستخاص في الخارج او
 لا يكون فان لم يكن متعدد الافراد في الخارج بل يكون منفردا
 في فرد واحد فلا يتخلوا ما ان يكون مع امتناع غيره من
 الافراد في الخارج او يكون مع امكان غيره والا ^{والثاني} الاول كالبشر
 والثاني كشمس وان كان له افراد متعددة موجودة
 في الخارج فاما ان يكون افراد متناهية او غير متناهية
 والا ^{والثاني} الاول كالكواكب السبعة والثاني كالفقوس الناطقة فان
 افرادها غير متناهية على مذهب بعض قال والثاني
 اذا قلنا اقول اذا قلنا الحيوانا كالحيتان في سائر الامور الثلاثة
 من حيث هو وهو مفهوم الكمال غير متناهية في المادة من
 المواد الحيوانية الكمال هو المجموع المركب منهما اى من الحيوان
 الكلى والتفريق بينهما هذا المفهوم ظاهر فان لو كان المفهوم من
 احدهما عين المفهوم من الآخر لم من نعتل احدهما

الحيتان نفسا وبار

هما نعتل الآخر وليس كذلك فان مفهوما الكلى مالا
 يمنع نفس تصور عن وقوع الشك في مفهوم الحيوان
 الجسم التامى الحساسين بالارادة ومن البين جواز نعتل
 احدهما مع الذهول عن الآخر ^{لأن} الاول كالبشر كالبشر طبعيا
 لانه طبعية من الطبايع اولاد الله موجوده في الطبيعة
 اى في الخارج والثاني كالبشر منطقي لان المنطقى انما يبحث
 عنه وما قال لان الكلى المنطقى كونه كليا فيه مستحيلة
 اى الكلى انما هي مبدأ والثالث كليا عقليا لعدم تحققه
 الا في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان اعتبار هذه الثلاثة
 لا يختص بالحيوان ولا المفهوم الكلى بل يتناول سائر الالهيات
 ومفهومات الكتابات حتى اذا قلنا الانسان نوع حصل عندنا
 نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل
 وبينهما والكلى الطبعي موجود في الخارج لان هذه الحيوان موجود
 في الخارج والحيوان جزء من هذا الحيوان وهو الكلى الطبعي واتما
 الكلى ان التحير ان اى الكلى الطبعي والكلى العقلي ففي وجودهما
 في الخارج خلاف والنظر في ذلك ^{فان} لا يمتنع لان من مسائل
 الحكمه الالهية الباحنة عن احوال الموير وهذا مشهور بينهما
 وبين الكلى الطبعي فلا وجه لاي رايه واحدا ^{فان} علم الله موجود
 الثالث احوال النسب بين الكتابات مختصة في اربع النساوى

مسألة اربعة

عموم خصوص من وجه
 براماده اجتماع الكلى
 مادة وافتراق كالانسان
 والابياط افتراق
 كالانسان و
 الاسود
 م

عموم خصوص مطلق

براماده اجتماع بر
 مادة وافتراق
 كالحيوان و
 الانسان
 م

تباين

احدهما ضاوي
 اولد وعنه آخر ضاوي
 اولد كالبياض
 والاسود

مسألة اوت

احدهما نك صاوي
 اولد وعنه آخر صاوي
 اولد كالانسان
 والبشر

نقيض الآخر وهو صدق احد المتساويين بدون الآخر هذا خلق
مثلا يجب ان يصدق كل انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان
والا لكان بعض الانسان ليس بلا ناطق فيكون بعض الانسان
لا ناطق فبعض الناطق الانسان وهو محال ونقيض الاعم من
شيء مطلق اخص من نقيض الاخص مطلقا ويصدق
نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم وليس
كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم
اقول اوله فلا تله لولم يصدق نقيض الاخص على كل ما صدق
عليه نقيض الاعم لصدق عين الاخص على بعض ما صدق
عليه نقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم وهو محال كما
تقول يصدق كل حيوان لا انسان والا لكان بعض اللاحويان
انسان فنقيض الانسان لا حيوان هذا خلق واتخاذ الخلق
فلا تله لولا صدق قولنا ليس كل ما يصدق عليه نقيض
الاخص يصدق عليه نقيض الاعم لصدق نقيض الاعم
على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص فيصدق الاخص على
كل الاعم بعكس النقيض وهو محال فليس كل انسان لا حيوان
وبعكس قولنا حيوان انسان او نقول ايضا قد ثبت ان كل نقيض
الاعم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم
لكان نقيضان متساويين فيكون العينا متساويين هذا

الاحص والاعم

والا لكان كل انسان لا حيوان
صح

هذا خلق او نقول اعم صادق على بعض نقيض الاخص
تحقيقا للعموم فليس بعض نقيض الاخص نقيض الاعم
بارتباطه وفي قول لصدق نقيض الاخص على كل نقيض
الاعم من غير غير عكس ما يلحق لجهل لدعوى جزء من الدليل
وهو صادرة على المطلوب قال والاعم من شيء من وجه
اقول والاعم من الدان بينهما عموم وخصوص من وجه
وليس بين نقيضيهما عموم اصاداى مطلقا ولا من وجه
لان هذا العموم اعم من وجه يتحقق بين عين الاعم
مطلقا ونقيض الاخص وليس بين نقيضيهما عموم لا مطلق
ولا من وجه اما تحقق العموم من وجه بينهما فلا نهيها
يتصادقان في اخص آخر فيصدق الاعم بدون نقيض
الاخص في ذلك الاخص وبالعكس ونقيض الاعم كل حيوان
والانسان في نهيها يجب تعان في الفرس والبطون يصدق بدون
الانسان في الانسان والا لكان الانسان بدون الحيوان والبطون
الله للكون بين نقيضيهما عموم اصادا فيستبين الكلي بين نقيض
الاعم وبين الاخص لا متناع صدقهما على شيء فلا يكون
بينهما اصادا وانما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون
جزئيا وهو صدق كل واحد في المقربين بدون الآخر
في الجملة فارجعه الى التباين جزئيا كما ان التباين الكلي

نقيض الاعم وعين الاخص

سالبان كلياتان والتباين الجزئي اعم من وجه او شيئين
 كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصورة وان
 لم يتصادقا في صورة اصادفوهما التباين الكلي والاقا العموم
 من وجه فاما صدق التباين الجزئي على العموم من وجه لا يلزم
 من تحقق التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم اصادفوهما
 فان قلت للمكيدان الاعم من شي من وجه ليس بين تقيضهما
 عموم اصادفوا بل لا الخلل اعين من الابعين من وجه وبين
 تقيضهما عموم من وجه فيقول المراد به ليس يلزم ان يكون
 بين تقيضهما عموم فيندفع الاشكال ونقول لو قال بين تقيضهما
 عموم الاقادة العموم فجميع الصور لان الاحكام الموقفة في
 هذا الفن انما هي كليات فاذا قال ليس بين تقيضهما عموم
 كان رفعها لايجاب الكلي وتحقق العموم في بعض الصور لا ينافي
 نعم لم يبين في ذكره النسبة بين تقيض الامر بينهما عموم
 من وجه بل يبين عدم النسبة بالعموم وهو يصدق وذلك
 واعلم ان النسبة بينهما المسببة الجزئية لان العيين اذا كان
 كل واحد منهما بحيث يصدق بدون الآخر كان التقيضان
 ايضا كذلك ولا ينبغي بالهنا نسبة الجزئية الا هذا القدر ونقيضها
 المتباين متباينان تباين جزئيا لانهما اما ان يصادفاها
 على شي واحد كالانسان والادفوس الصادقين على الجهاد او

ما يقع في تقيضهما من وجه

او لا يصدق كالاد وجود ولا عدم فلا شيء مما يصدق
 عليه الوجود يصدق الوجود وبالعكس وانما كان يتحقق
 التباين الجزئي بينهما اذا لم يصدق على شيء اصادفوا بينهما
 تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي قطعاً وانما صدق على شيء
 كان بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع
 نقيض الآخر فيصدق كل واحد من تقيضهما بدون الآخر في التباين
 الجزئي لازم جزئياً وقد ذكر في المتن ههنا ما لا يحتاج اليه وتبركه
 ما يحتاج اليه فيكون اما الاول فلا يقطع بعد قوله ضرورة صدق
 احد المتباينين مع نقيض الآخر لانه لا طائل من وراءه والى قوله
 وجب ان يقول ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض
 الآخر لان التباين الجزئي بين التقيضين صدق كل واحد منهما
 بدون الآخر لاصدق واحد منهما بدون الآخر فليس يلزم من صدق
 احد التباينين مع نقيض الآخر صدق كل واحد من التقيضين بدون
 الآخر ترك لفظ كل ولا بد منه وانت تعلم ان الدعوى ليست بحجج
 المقدمة القائل بان كل واحد من المتباينين يصدق مع الآخر لانه
 يصدق كل واحد من التقيضين بدون الآخر وهو المتباين الجزئي
 فها في المقدمة مستدركه الرابع الجزئي الى الاول الجزئي مقول
 بالترك على المعنى المذكور وسيجزي تبييناً حقيقياً لان جزئية بالنظر
 الحقيقية المانعة من الشركه وبان الكلي الحقيقي على كل اخص

تحت الاسم كالانسان بالنسبة الى الحيوان وسبب تسمية الانسان بالانسان جزئية
بالاضافة الى شئ آخر واما ان الكمال بالاضافة فهو الاسم من شئ في
تعريف الجزئي بالاضافة نظر لانه والكل بالاضافة متضادان لان
معنى الجزئي بالاضافة هو معنى الكمال بالاضافة الى ان الوجود
خاص بالنسبة الى الوجود كذا في الاعمال بالنسبة الى الخاص والخاص بالخاص
لا يجوز ان يذكر في تعريف المتخصص بالاضافة لانه لا يكون تعقلا بل
لانه ايضا لفظ كمال في ذاته والعرف بالاضافة ليس بجائزا فلا ي
ان يقال هو الاخص من شئ وهو الجزئي بالاضافة اعلم من الجزئي الى
الحقيقي جزئي بالاضافة تدوير العكس اما الاول فلا تاكل جزئي حقيقي فهو
منه ج تحت ماهية المعاد من الشخصيات كما اذا جردنا زيد عن
الشخصيات التي بها صار شخصا معينا في ماهية الانسانية وهي اعلم منه
فيكون كل جزئي حقيقي منه ج تحت اعلم فيكون جزئيا اضافيا وهذا
منفوض بولجب الوجود فانه شخص ومنتهى ان يكون له ماهية كلية
والافزون ان يكون مجردا تلك الماهية الكلية يلزم ان يكون امر واحد كلياً
وجزئياً وهو محال وان كان كذلك الماهية مع شئ آخر يلزم ان يكون واحداً
الوجود معروض الشخص وهو مع لما تقرر في فن الحكم ان شخص
الواجب عنه واما الثاني فيقول ان يكون الجزئي بالاضافة كمالاً لانه اخص
من شئ والاخص منه يجوز ان يكون كلياً تحت كل آخر بخلاف الجزئي الحقيقي
فانه يستلزم ان يكون كلياً قال الخ من النوع الى النوع كما يطلق

بمعنى ان كل جزئي حقيقي
جزئي بالاضافة صح

يطبق على ما ذكرناه وهو المقول على كبر من متفقيين بالحقيقة
فجواب ما هو ويقال له النوع الحقيقي لان نوعه انما هو بالنظر
الحقيقة الواحدة في افراده كذلك يطبق بالانتماء على ماهية
يقال عليها وعلى غيرها الجنس جواب ما هو قولاً اولياً وبالذات
كالانتماء بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها
كالنفس بالنسبة وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب
انهم حيوان وهذا المعنى يسمى نوعاً اضافياً لا نوعية بالاضافة الى
ما فوقه فلما هية منزهة عن الجنس ولا بد من ترك الكمال
لما سمعت وذكر الكمال لانه جنس كلياً لا يتم حدودها به وفي
ذكره فان قلت الماهية هي الصور المقولة من شئ والصورة
العقلية كلية فذكرها يعني عن ذكر الكمال فيقول الماهية ليس
مفهومها مفهوم الكمال غاية ما في الباب انه من لوازمها كمال
ولذلك لا تتم امره بحدود في الحدود وقوله في جواب ما هو يخرج
الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها
على غيرها في جواب واما تعقيب القول بالاول فاعلم اولاً ان
سلسلة الكليات انما يسر بالاشخاص وهو النوع المقيد
بالشخص فهو بالاضافة وهو النوع المقيد بصفة عرضية
كلية كالترك والزم في فوقيه الانواع وفوقيه الاجناس
واذا حمل كليات مرتبة على شئ واحد يكون حمل العالي عليه

الاول

بواسطة حمل الساق عليه ^{فالمحمول} انما يصدق على زيدا وعلى
 التركي بواسطة الانسان عليه ^{فالمحمول} انما يصدق على الانسان
 قولنا او لا احتراز به عن الصف فانه كذا يقال عليه وعلى
 غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا سئل عن التركي والفرس
 بما هما كان الجواب المحمولا لكن قولنا الجنس على الصنف ليس باولى
 بل بواسطة حمل النوع عليه ^{فالمحمول} فاعتبار الالوية في القول يخرج
 الصنف عن الحد لانه لا يسمى نوعا اصنافا ^{فالمحمول} قال ومرتبة ^{الاربع}
 اقول اراد ان يشترط مراتب النوع الاضافي ^{فالمحمول} في كون الحقيقة لان
 الانواع الحقيقية ^{فالمحمول} يستحيل ان ترتب حتى يكون نوع حقيقة فوفيه
 نوع آخر حقيقي والاك كان للحقيقة جنسا وانتهى ^{فالمحمول} واما الانواع
 الاضافية فتعوي بترتيب الجوانب ان يكون نوع اضافي فوق نوع
 آخر اضافي لانسانا فانه نوع اضافي للمحمول وهو نوع اضافي
 للجسم النامي وهو نوع للجسم المطلق وهو نوع للمجهر فاعتبار
 ذلك صوابا ^{فالمحمول} انما ان يكون اعم الانواع واحصاها
 او اخص من بعضها واحصاها من البعض او صباها للكل والاول
 هو النوع العالي كالجسم فانه اعم الجسم النامي والمحمول و
 الانسان والحقائق النوع السافك لانسانا في نه احصاها من سائر
 الانواع وان كانت النوع المنقطع كالمحمول فانه احصاها من الجسم
 النامي واعلم ان الانسان كالجسم النامي في نه احصاها من الجسم واعلم

في
 قوله

اعم من الحيوان والاربع النوع المفرد وله وجود له مثال في الوجود
 وقد يقال في مثله كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل
 تحت العقل العشر وهي حقيقة العقل متفردة فهو لا يكون
 اعم من نوع اذ ليس تحت نوع بل استثنى ص ولا اخصا وليس فوفيه
 نوع بل الجنس وهو الجوهر وعلى ذلك التقدير فهو نوع مفرد و
 ربما يفرد التقسيم على وجه آخر وهو ان النوع انما يكون فوفيه
 نوع وتحت نوعه ولا يكون فوفيه نوع ولا تحت نوعه ولا يكون فوفيه
 نوع ولا يكون تحت نوعه ولا يكون فوفيه نوع ولا يكون فوفيه
 نوع وذلك ظاهر قال ومراتب الاجناس ^{فالمحمول} انما ان كان النوع
 الاضافي ترتيبه متنازلا كذلك الاجناس ^{فالمحمول} ايضا ترتيبه
 متصاعدا حتى يكون جنس فوفيه جنس كذلك مراتب الاجناس ايضا
 تلك الاربع لانه ان كان اعم الاجناس فهو الجنس العالي كالجوهر وان
 كان اخصها فهو الجنس السافك كالمحمول وان اعم واحصاها من الجنس
 المنقطع كالنوع الجسم او صباها للكل كالجنس المفرد الا ان العالي
 في مراتب الاجناس يعني جنس الاجناس لا السافك والسافك في مراتب
 الانواع يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي
 بالقياس تحتها فهو انما يكون جنس الاجناس اذ كان فوق جميع
 الاجناس ونوعية الشيء انما هي بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون
 نوع الانواع اذ كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد ممثل بالعقل

على تقدير ان لا يكون الجوهر جنساً فإنه ليس من جنس اذ ليس تحت اللفظ القول
 العشر وهو النوع الجنس ولا احصاء ليس هو الجوهر وقد بينت
 انه ليس كذلك لان لا احد التمثيل فاسد كما تمثيل النوع الفرد بالعقل
 على تقدير نسبة الجوهر لثبات التمثيل باللفظ العقل على تقدير نسبة
 الجوهر لان العقل ان كان جنساً يكون تحت النوع فلا يكون نوعاً مفرداً
 بل عالياً فلا يصح التمثيل لثبات ضرورة ان ما لا يكون جنساً مفرداً
 لانا نقول التمثيل لا على تقدير ان اللفظ العقل العشر متعقبة بالنوع
 والثاني على تقدير انما مختلفة والتمثيل يحصل بمجرد الفهم سواء كان
 الواقع اولم يطابقه قال النوع الاضافي الى القول ان نسبة علمان
 للنوع معنيين اوان يبين النسبة بينهما وقد فهمت ما بالمطلقين
 حتى التفرع في كتاب الشفاء ان النوع الاضافي مطلقاً من
 الحقيقة ودر ذلك في صورة دعوى اعم وهي ان ليس بينهما
 عموم وخصوص مطلق فان كلا منهما موجود بدون الآخر
 اما موجود النوع الاضافي بدون الحقيقة فكما في النوع المنوطة فانها
 انواع الاضافية وليست انواعاً حقيقية لانها اجناس واقعا
 وجود النوع الحقيقي بدون الآخر فكما في الحقايق البسيطة كالعقل
 والنفس والوحدة والنقطة فانها انواع حقيقية وليست
 انواعاً اضافية والاكالات مركبة لوجود اندلج النوع الاضافي
 تحت الجنس فكانت مركبة من الجنس والفصل ثم بينهما ما هو عنده

القول وان لم يكن جنساً
 لم يصح التمثيل

عنده وهو ان بينهما عموم وخصوصاً من وجه لان ثبت وجود
 كل منهما بدوياً الآخر وهي يتصادقان على النوع السافل لانه
 نوع حقيقي من حيث انه مقول على افرام متفقة الحقيقة ونوع اضافي
 من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو وجوه
 المقول في جواب ما هو قال وجوه المقول الى القول المقول في جواب
 ما هو هو الدال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة كما اذا سئل
 عن الاشياء بما هو قاصيب بالحيوان الناطق فانه يدل على ماهية الاشياء
 مطابقة واقاصيه فان كان مذكوراً في جواب ما هو بالمطابقة او
 باللفظ يدل عليه بالمطابقة سمي واقفاً وطريق ما هو بالحيوان الناطق
 فان معنى الحيوان اجزء مجموع معنى الحيوان والناطق المقول في جواب السؤال
 بما هو عن الاشياء وهو مذكور باللفظ الحيوان الدال عليه بالمطابقة تماماً
 سمي واقفاً وطريق ما هو لان المقول في جواب ما هو وهو واقع فيه
 وان كان مذكوراً في جواب ما هو باللفظ يدل عليه بالنسبة رسي
 دخلاً في جواب ما هو كقوله اليوم الجسماني والساس والتميز بالارادة
 فانه جزء معنى الحيوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور فيه
 باللفظ الحيوان الدال عليه بالنسبة وانما المحصر في المقول في جواب ما هو
 في القسمين لان دلالة الالتزام متجوزة في جواب ما هو لفظ يدل
 على ماهية المسئول عنها وعلى اجزائها بالالتزام اصطلاحاً و
 قال والجنس العالي قول الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس

الجنس ذلك النوع فاقاسية الجنس فبانة مقوم لذكر
 داخل في قوامه ^{بما} ومن و له و اما نسبة الجنس فبانة مقوم لـ
 الجنس فبانة اذا انضم الى الجنس صارا المجموع مما من
 الجنس ونوعا مثلا اذا انقسم الجنس الى اقسام فبأنه داخل في
 قوامه و ماهية و اذا انقسم الى اقسام حيوانا و نباتا و هو مقوم لـ
 اذا تصور هذا فقولوا الجنس الى اقسام يكون الفصل بقومته لحيوان
 ان يتركب من امرين مساويين و يمتثل له عن مشاركا في الوجود وقد
 ينفك القدر عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل لا بد ان يكون
 لها جنس وقد سلف ذلك و يجب ان يكون الجنس العلى فصل بقومته
 لوجوب ان يكون تحت النوع و فصل الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات
 والنوع السافل يجب ان يكون فصل بقومته و يتبع ان يكون له فصل مقوم
 اما الاقل فلو جوب ان يكون فوق جنس الجنس لا بد ان يكون له فصل
 يميزه عن مشاركا في ذلك الجنس و اما القول فلا متناع ان يكون تحت
 النوع و الا لا يمكن سافدا و الموقوف سافدا كانت انواعا واجناسا يجب
 ان يكون لها فصل مقوم لان فوقها اجناسا و فصول مقسمات
 لان تحتها انواعا و كل فصل بقومته النوع العالى و الجنس العلى فهو مقوم
 السافل لان العالى مقوم للسافل و المقوم المقدم مقوم من غير عكس كل
 وليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالى لانه قد ثبت ان جميع
 المقومات للعالى مقومات للسافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات

مقومات للعالى لم يكن بين العالى وبين السافل فرقا و اما قال من غير
 عكس كل لان مقوم السافل مقوم للعالى وهو مقوم للعالى و كل
 فصل بقومته الجنس السافل فهو مقوم للعالى لان معنى بقومته السافل
 تحصيله و نوعه و كل ما تحصيل السافل تحصيل للعالى فيكون العالى
 حاصلا ايضا في ذلك النوع وهو معنى بقومته للعالى ولا يعكس
 كل ما و ليس كل مقوم للعالى مقسم لان فصول السافل
 مقم للعلى و هو لا مقسم لان بقومته و لكن ينقسم تحتها فلا تباين
 مقم للعلى مقم السافل فهو مقم السافل قال الفصل الرابع في التعريف
 اقول قد سلف لان نظرا لفظي اما في القول الشارح او في الجمع والكل
 منهما مقدما يتوقف معرفته عليهما و لا وقع الفرع من بيان مقدما
 القول الشارح وقد حاز ان يشترع فيه فالشارح والمعرف ما يستلزم
 تصور تصور الشيء و امتيازه عن كل ما عده و له المبدأ بتصور
 لشيء بتصوره بوجه تماو لا كان الاعم من الشيء او احصى نوعا
 لانه قد سلف لم تصور تصور ذلك الشيء بوجه تماو لا كان قوله
 او امتيازه عن كل ما عده مستدرك لان كل معرف فهو مقيد
 بتصور الشيء بوجه تماو لا كان التصور بكنه الحقيقة وهو الحد العام
 كالمجرى الناطق بتصور مستلزم لتصور حقيقة الانسان و اما
 قال او امتيازه عن كل ما عده لابتداء الحد الناطق بالرموز فان
 تصور لهما لا يستلزم حقيقة الشيء بالامتياز عن جميع اعيان

ثم المعرف امان يكون نفس المعرف او غيره لا جاز ان يكون
معلوما قبل المعرف والشئ لا يعلم قبل نفسه فنعين ان يكون غير المعرف
ولا يتخلو امان يكون محسسا ولا واعيه او اخص منه او مضافا له لا
سبيل الى انه اعم من المعرف لانه قاصي اداة التعريف فان المقصود
من التعريف امان تصور حقيقة المعرف واما امتيازها عن جميع ما عداها
والاعم من الشئ لا يقتضي شيئا منها بل ولا سبيل الى انه اخص كونها اخفى
لانها اقل وجودا في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجوده في
العام وتبين وجودها في العقل بدونه الخاص ايضا شرط تحقيقها في
ويعاند الخاص ولا يتعكس ولا يكون شرطا ومعانداته اكثر يكون وتوهم
في العقل اقل وهو اقل وجودا في العقل فهو اخفى عند العقل والمعرف
لا بد ان يكون اجلي من المعرف ولا الى انه مبين لان الاعمل الاخص
لما يصح للتعريف مع قربه الى الشئ فالجواب بطريق الاوط
لانته في غاية البعد عن وجوده يكون المعرف محسسا وبالمعرف في
الهمم والمقصود في هذا على المعرف وبالعكس ما وقع في عبارة القوم
من انه لا بد وان يكون جامعاً وماعاً او مطلقاً او متعسلاً واجمع
الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعرف متنا ولا لكل واحد من افراد
المعرف بحيث لا يشترطها فرد واحد وهذا المعنى ملازم للملكية
الثانية لانه ان كان كل واحد من المعرف صدق عليه المعرف ومعنى الجمع
ان يكون بحيث لا يدخل فيه شئ من اعيان المعرف وهو ملازم للملكية

توعدا نداء اكثر فان كل شرط
ومعانداتها فهو شرط جامع

للملكية الاولى واطراف التلازم في الشئ اى من وجد المعرف
وجد المعرف وهو عين الملكية الاولى ولا انعكاس التلازم
في الانتفاء اى متى انتفى المعرف انتفى المعرف وهو ملازم للملكية
الثانية فانه اذا صدق قولنا كلما صدق عليه المعرف
وجب ان يصدق قولنا كلما يصدق عليه المعرف لم يصدق
وبالعكس قال وبجميع ما تاما الى اقول المعرف امان وجد
او رسم وكل منهما امان تام او ناقص فلهذا اربعة اقسام فالحد
التام ما يتركب من الجنس والفصل القريب كتعريف الانسان بالحيوان
الناطق اما تامة جدا فلا تامة في اللغة المتع وهو لا يشتمل له
على التام تامة ما منع دخول الاعيان الاجنبية فيه واما تامة
تاما فلذلك الذي ينفذ به تمامها والحد الناقص ما يكون الفصل
القريب وحده اوبى وبالجنس البعيد كتعريف الانسان بالناطق او
بالمستقيم الطول اتماما حد تامة ذكرنا وانها تامة ناقصا فلحق وج في
بعض الذاتيات عنه والرسم التام ما يتركب من الجنس القريب
والخاص كتعريف الانسان بالحيوان الصالح اما انه رسم فلا تامة
الرسم التام ما يتركب من الجنس القريب والخاص الذي هو من
ان الاشئ فيكون تعريفها بالاشئ واما انه تام فليس له تامة
من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بالمتخصص بالاشئ
والرسم الناقص ما يكون بالخاص وحدها او جزوا بالجنس البعيد

فما يقفنه
فما يقفنه

كتحريفه بالصاحك او بالجلسم الصاحك اما كونه رسما
 فلما مر واما كونه ناقصا فلهذا بعض اجزاء الرسم التام عنه
 لا يقال ههنا اقسام اخرى هي التعريف بالعرض العام مع الفصل
 اوضح الخاصة او بالفصل مع الخاصة لاننا نقول انما لم يعتبروا
 هذه الاقسام لان الغرض من التعريف اما التمييز والاطلاع
 على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلا فائدة في ضميه
 مع الفصل والخاصية واما المركب من الفصل والخاصية والفصل
 منه بعيد التمييز والاطلاع على الذاتي فلا حاجة الى ضم الخاصية
 اليه وان كانت مفيدة للتمييز لان الفصل فائدة مع شيء آخر وطريق
 المحصر في اقسام الاربع ان يقال التعريف اما بجود الذاتيات
 او لا فان كان بجود الذاتيات فاما ان يكون بجميع الذاتيات وهو
 الحد التام او بعضها وهو الحد الناقص وان لم يكن بجود الذاتيات
 واما ان يكون الجنس القريب والخاصة وهو الرسم التام او بغير ذلك
 وهو الرسم الناقص قال ويجب الاحتراز الى اقول اخذنا
 بين وجوده اختلا لاختلاف بعضها وهي اما معنوية او لفظية
 اما المعنوية فنحن نعرف بما يباين في المعرفة والجرأة وهو
 ان يكون العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجهل باحدهما مع
 الجهل بالآخر كتعريف المركبة باليسبكون في تنبيهها في المرتبة
 الواحدة من العلم والجهل فمن علم احدهما علم الآخر وجهل احدهما

احدهما جهل بالآخر والمعرفة يجب ان يكون اقدم معرفة لان
 معرفة المعرفة معلومة لمعرفة المعرفة والعلة متقدمة على المعلول
 ومنه نعرف ان الشيء بما هو يتوقف معرفة عليه اما بمعرفة
 واحدة وبشيء وورثا متصفا واما بمراتب وبشيء وورثا متصفا
 ومثاله ما ههنا هو في الكتاب واما الاغلاط اللفظية فانما
 يتصور ذاتها ولي الانسان التعريف لغيره وذلك بان يتجهل
 في التعريف الفاظ غير طاهرة الدلالة بالنسبة الى ذلك الغير
 فيقول غرضي التعريف كما استعمل لالفاظ الغريبة الوحشية
 مثل ان يقال النار ^{التي هي الاصل} طقس فوق اسطقسات وكاستعمال
 الجارية فان الغالب مبادرة المعاني الحقيقية الى الفهم وكاستعمال
 الفاظ المشككة فان الاشتراك محل الفهم المقصود نعم لو كان السامع
 علم بالالفاظ الوحشية او كان هناك قرينة دالة على المراد جاز
 استعمالها لما فرغ من مناقشة القول الشارح قد تمت تصورات

الحق والشرح لهذا المقام بعون الله الملك
 المتوفى بيد اصطفى العباد من احمد بن
 ابراهيم في وقت الظهور
 يوم الجمعة

سنة
 ١٢٤٥
 ح ٢٢